الإستراتيجية الوطنية لتنمية أوضاع المرأة

في اقليم كوردستان

٢٠١٦-٢٠٢٦

اعداد

المجلس الاعلى لشؤون المرأة

الطبعة الاولى ٢٠١٧

تمت المصادقة على هذه الاستراتيجية بموجب القرار المرقم ٩٨ لاجتماع مجلس وزراء حكومة الاقليم في يوم ٢٠١٦/١١/٢٢

الإستراتيجية الوطنية لتنمية أوضاع المرأة في اقليم كوردستان ٢٠١٦-٢٠٢٦

اعداد: المجلس الاعلى لشؤون المرأة

مشرف الطبع: دلير ابراهيم

الطبعة الاولى ٢٠١٧

عدد النسخ: ٥٠٠٠

مطبعة شهاب – أربيل

رقم الايداع: /٢٠١٧ – أربيل – اقليم كوردستان - العراق

جدول المحتويات

المقدمة ٤
أولا- السياق العام والمنهجية ٨
١. الوضع العام ٧
١,١. المعطيات المجتمعية-الديمغرافية ٧
٢,١. الوضع السياسي ٧
٣,١. االمنظومة الاجتماعية
٢. المسار والمنهجية ٩
١,٢. نقطة الانطلاق والخلفية المرجعية الوطنية والدولية لمشروع الاستراتيجية ٩
٢,٢. عملية اعداد الاستراتيجية ٩
الرؤية ١١
منهاج الاستراتيجية..... ١٢
٣,٢. الفرص المتاحة لإنجاح الاستراتيجية ١١
٤,٢. العقبات التي تتوقع أن تواجه تطبيق الاستراتيجية ١٣
ثانيا- وضع المرأة في إقليم كوردستان مجالات الاهتمام الرئيسية (المجالات الرئيسية لوضع المرأة في إقليم كوردستان والإهتمام)١٥
١. المدخل العام ١٦
١,١. المضمون ١٦
٢,١ نظرة تأريخية
٢,١. المجهودات علي مستوي الإقليم ١٧
٢. الإطار القانوني والتشريعي ١٧
٣. مؤشرات التنمية والفجوات في التمتع بالحقوق الإنسانية ١٩
١,٣.التعليم(الدراسة) ١٩
٢,٣.الصحة وصحة المرأة (الإنجاب) ٢٠
٣,٣.مشاركة المرأة وتمكينها في المجال الاقتصادي ٢٤
٤,٣. المشاركة في المجال السياسي واتخاذ القرار ٢٧

٣. النتائج المتوقعة ٣١
ثالثا: الآليات المؤسساتية للتنفيذ، المتابعة والتقييم ٣٦

١. الآليات المؤسسية من أجل التنفيذ والمتابعة والتقييم ٣٦
١,١. المجلس الأعلي لشؤون المرأة ٣٦
٢,١. دور القطاعات الحكومية ٣٦
٣,١. دور المجالس المنتخبة علي المستوي الإقليمي والمحلي ٣٦
٤,١. دور المجتمع المدني ٣٦
٥,١. دور وسائل الإعلام ٣٧
٢. آليات المتابعة والتقييم ٣٧
١,٢. توفير معلومات الخط الأساس ٣٧
٢,٢. البنية المؤسساتية ٣٨
٣,٢. وضع نظام المتابعة والتقييم ٣٨
٤,٢. مؤشرات تنفيذ الاستراتيجية ٣٩
٣. آليات التعاون والتنسيق والتنفيذ ٣٩
١,٣. أطر وشروط محتوي الآليات ٣٩
٢,٣. اللجنة العليا لتنمية المرأة في اقليم كوردستان لتحقيق المساوات في كلا الجنسين ٤٠
. ٣,٣اللجنة التنفيذية لتنمية المرأة لتحقيق المساواة ٤٠
٤,٣.العضوية والمهام ٤١
المرفقات ٤٢
المرفق الأول: تحليل وتحديد سلسلة النتائج ٤٢
المرفق الثاني: من مصفوفة النتائج لتحديد دور الشركاء الفئات المستهدفة ٤٥
المرفق الثالث: من مصفوفة النتائج لتحديد إطار المتابعة والتقييم ٥٠

المقدمة

إن التغييرات التي شهدها العالم ومنطقة الشرق الأوسط وخصوصا العراق وإقليم كوردستان، تركت تأثيرات عديدة ومختلفة على المجتمع الكوردستاني وفرضت تحديات جديدة على الدولة وعلى المجتمع ككل ومنها وبصفة خاصة قضية مشاركة المرأة في عملية التنمية كمواطنة كاملة الحقوق والواجبات مثلها مثل أي مواطن بصفة متساوية وبدون أي شكل من أشكال التمييز.

إن تعزيز موقع المرأة وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل أمران متصلان بمسألة حقوق الإنسان وشرط للعدالة الاجتماعية وينبغي ألا ينظر إليهما بشكل منعزل على أنها مسائل خاصة بالمرأة، فهي السبيل الوحيد لبناء مجتمع قابل للاستمرار وعادل ومتقدم كما أنهما شرطان أساسيان لتحقيق الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي في البلد.

وتؤكد معظم المبادرات والتقارير والاستراتيجيات لحكومة إقليم كوردستان على ضرورة مساهمة جميع مكونات المجتمع الكوردستاني في تحقيق التنمية، كضمان لتحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها وبالذات البعد الاجتماعي لأن النمو الاقتصادي لا يكفي وحده لتحسين نوعية حياة السكان ورفاهيتهم إذ أن إهمال البُعد الإنساني قد يساهم في نشوء ظروف قد تزيد من حدة التفاوت والتهميش الاجتماعي في بعض الأحيان كانتشار مظاهر التمييز، العنف والقتل بصورة عامة حيث تكون المرأة بسبب وضعها الهش أكثر عرضة لذلك ولأوضاع اجتماعية خارجية أخرى دخيلة على المجتمع الكوردستاني.

وفي ظل توجهات إقليم كوردستان في بناء نظام سياسي يتميز بالديمقراطية والمدنية أصبحت مشاركة المرأة كمواطنة كاملة في هذه العملية من المقتضيات الضرورية. ومن هنا تأتي أهمية تبني استراتيجية وطنية شاملة تكفل تمتع جميع أفراد المجتمع بحقوقهم وباتباع نهج شامل فيما يتعلق بجميع جوانب التنمية وهي: المساواة

بـين المـرأة والرجـل واحتـرام حقـوق الإنسـان مـع التنبـه علـى تحقيـق العدالة الاجتماعية والتنمية.

إن التنويه للمظاهر السلبية في المجتمع والعمـل علـى معالجتهـا، خاصة تلك المتعلقة باضطهاد وقمـع المـرأة وممارسـة التمييـز والعنـف ضدها في محيط المجتمع والأسرة وفي مكان عملها...الخ، من أولويات جدول أعمال حكومة إقليم كوردستان، ولهـذا الغـرض دعمـت المبـادرة التشاركية بـين عـدة جهـات لإعـداد اسـتراتيجية وطنيـة تهـدف تنميـة وتطوير مكانة ودور المرأة الكوردستانية من خلال تركيـز كـل الجهـود لإزالة جميع أشكال التمييـز ضـد المـرأة الكوردسـتانية لضـمان تمتعهـا بكافة حقوقها الإنسانية وأخذ كل الإجراءات اللازمة لتمكينها من ذلـك وتحقيق المساواة التامة بين المرأة والرجل في المجتمع الكوردستاني.

ان هـذه الخطـة الاسـتراتيجية هـي مكملـة وداعمـة لجميـع تلـك الخطط الاستراتيجية الاخرى التي تم وسيتم اقرارها مـن قبـل الاقلـيم فيما يخص تنمية وتطوير المجتمع الكوردستاني في كافة الأصعدة.

الفصل الأول
السياق العام ومنهجية الخطة الاستراتيجية

١. الوضع العام

١,١ المعطيات المجتمعية-الديمغرافية

إقليم كوردستان هو كيان اتحادي في العراق، عاصمته أربيل ويحده إيران شرقا وتركيا شمالا وسوريا في الغرب. وتبلغ المساحة الإجمالية للإقليم ٨٠,٠٠٠* كم مربع. وبلغ عدد سكان الإقليم ٤,٦٩٨,٧٩٠* مليون نسمه سنة ٢٠٠٩ ومن المتوقع أن يصل عدد سكان الإقليم في عام ٢٠١٦ حوالي ٥,٦٠١,٢٢٧* مليون نسمة. **(المعلومات ماخوذة من مشروع خطة تنمية اقليم كوردستان ٢٠١١-٢٠١٦)**

١,٢. الوضع السياسي

١,٢,١. المنظومة السياسية

يعتمد النظام السياسي في إقليم كوردستان التعددية السياسية وتداول السلطة سلمياً ومبدأ الفصل بين السلطات. إن الدستور العراقي يعترف ببرلمان وحكومة إقليم كوردستان.

١,٢,٢. الوضع السياسي العام وأثره على أمن المجتمع

شهد إقليم كوردستان في السنوات السابقة وذلك بعد انتفاضة آذار ١٩٩١ وانتخاب برلمان كوردستان في عام ١٩٩٢ وتشكيل الحكومة، تطورا ملحوظا في مجالات شتى. ونتيجة لجهود السلطات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني، انتقلت كوردستان إلى مرحلة جديدة بالنسبة إلى الأوضاع السابقة ومعاناتها من السياسة العدوانية التي مارسها النظام العراقي السابق ضد الشعب الكوردستاني من خلال ممارسة ابشع الحملات من القمع و التهجير و الترحيل القسري

مع اتباع سياسة الارض المحروقة و التدمير الشامل للبنية التحتية و الإبادة الجماعية، و خصوصا في مدينة حلبجة حيث تم ابادة من يقارب ٥٠٠٠ انسان بالاسلحة الكيمياوية الممنوعة دوليا و اصابة اكثر من ٥٠٠٠ انسان بجروح و تشوهات خلقية من جراء ذلك ، بالاضافة الى ابادة ما يقارب (١٨٢٠٠٠) انسان من ضمن عمليات الانفال السيئة الصيت، مما أدى إلى ظهور الكثير من المشاكل الاجتماعية حيث كانت النساء أولى ضحاياها رغما على المشاكل الاقتصادية مما أدى الى زيادة نسبة الامية والفقر والبطالة وممارسة التمييز والعنف ضد المرأة.

بعد قدوم داعش للمنطقة في منتصف سنة ٢٠١٤، تعرضت الشعب الكوردي و أرض كوردستان الى الهدم و الإبادة الجماعية النادرة بشكها رغما على الذي حصل في نهاية سنة ٢٠١٦، حيث وصل عدد نازحين من المناطق الأخرى العراقية و اللاجئين في إقليم كوردستان الى أكثر من ١،٨٠٠،٠٠٠ شخص.

٣. المنظومة الاجتماعية

يعد المجتمع الكوردستاني في اغلبه مجتمعا تقليديا أبويا محافظا وتتسم بنيته بتوزيع النطي للمكانة والأدوار والمهام والمسؤوليات بين الرجال والنساء وفي نفس مجموعة الرجال وبين الكبار والصغار في نفس المجموعة ومن مجموعة إلى أخرى وما يترتب عن ذلك فيما يخص تنظيم العلاقات وترتيبها داخل الأسرة وخارجها ضمن جميع المؤسسات المجتمعية والحصول على الفرص والموارد والتحكم فيها بما في ذلك توزيع السلطة والقدرة على اتخاذ القرار داخل الأسرة وخارجها.

إن هذه المنظومة الاجتماعية التقليدية لا تزال تفرض على النساء القبول ببعض العادات الاجتماعية القاسية مثل الزواج المبكر

وزواج الأقارب، والزواج الشغار، الذي يربط مصائر الأزواج ببعضها. كما تمثل النساء جزء كبير من المهمشين في المجتمع وخاصة المنتميات الى الاقليات الدينية والقومية وكذلك الشابات وذوي الاحتياجات الخاصة و ضحايا الانفال و الجرائم الأخرى للنظام السابق، و جرائم الداعش الإرهابي في هذه الأوانـي الأخيرة. ان معالجة هذه القضية تحتاج الى تعزيز الاطار القانوني والاجرائات الحكومية لضمان حقوق المحرومين و المهمشين من خلال دعم جهود ودعوة الحكومة للمزيد من التفهم لاحتياجات هذه الفئات من النساء.

٢. *المسار والمنهجية*

١,٢. نقطة الانطلاق والخلفية المرجعية الوطنية والدولية المرتكزة لإنشاء هذه الخطة الاستراتيجية

ارتكز إعداد هذه الخطة الاستراتيجية على التجارب والمكاسب الوطنية وفي هذا الإطار، لابد من الإشارة إلى الكثير من الجهود والمحاولات خلال فترة ٢٥ سنة المنصرمة من قبل منظمات المجتمع المدني وخاصة المنظمات المهتمة بقضايا وشؤون المرأة وحقوقها الإنسانية في كوردستان بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية من أجل مكافحة التمييز ضد المرأة، حيث تشكلت منذ ٢٠٠٦ عدة مؤسسات حكومية معنية بمكافحة العنف والتمييز ضد النساء.

الاستراتيجية الوطنية تعتمد بوضوح بمبادئ التنمية للمرأة من روح الدستور العراقي، الذي يرتكز كما يبينه العديد من مواده، على مبدأ المساواة، بين الجنسين وأمام القانون... كما تنطلق الاستراتيجية من إرادة حكومة إقليم كوردستان بالنهوض بالمجتمع الكوردستاني. ويمثل تطوير واعتماد استراتيجية وطنية لـ (تنمية) المرأة في كوردستان و يشكل محصلة طبيعية ومنطقية من مواد مشروع

الدستور وسياسة إقليم كوردستان في إعادة بناء الإقليم على أساس ديمقراطي مدني، يتم فيه واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة ونبذ جميع أشكال التمييز في المجتمع. على الرغم هذا الوضع الإقتصادي الصعب بسبب مواجهة الإرهاب و تخصيص المصاريف لهذا المجال و إعاقة بعض النشاطات الإقتصادية، بسبب الحرب المسلط، و قطع حصة ميزانية إقليم كوردستان من ميزانية العراق العامة و إنخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية و قدوم عدد هائل من النازحين من عدة مناطق مختلفة في العراق و اللاجئين القادمين من الخارج. كل ذلك قد أدت الى إنشاء أثار صعبة عن الأوضاع العامة لشعب كوردستان و خاصة فئة المرأة.

وتعتمد الاستراتيجية على وثائق وطنية منها مسودة خطة التنمية الاستراتيجية لإقليم كوردستان (٢٠١٢-٢٠١٦) والاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المراة والاستراتيجية الوطنية لإنخاض نسبة الفقر (٢٠١٠-٢٠١٤) و خطة الصحة و الإنجاب و نظرة حكومة إقليم كوردستان لسنة (٢٠٢٠).

وترتكز الاستراتيجية على التزامات العراق الدولية في إطار عضوية دولة العراق في الأمم المتحدة. ومن بين هذه الالتزامات تلك المرتبطة بالمصادقة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وكذلك خطط عمل المؤتمرات الدولية في هذه المجال بالاضافة الى الأهداف الدولية الألفية الثالثة(٢٠٠٠-٢٠١٥). للدول المتطورة حديثا و أهداف التطور المستدام على الصعيد الدولي (٢٠١٥-٢٠٣٠)،

ومن المفروض فيما يخص الموضوع الذي تهدف هذه الاستراتيجية معالجته أن تترجم هذه الالتزامات إلى اتخاذ إجراءات حاسمة للحد من أشكال التمييز والعنف المختلفة التي تواجه النساء.

٢,٢. عملية اعداد الاستراتيجية

استلزم اعداد الاستراتيجية جهدا شاركت فيه كل الجهات المتدخلة المعنية على كافة المستويات من حكومة إقليم كوردستان والمؤسسات التشريعية والقضائية والمجتمع المدني وأكاديميين/ات كما ساهمت فيه المنظمات الدولية والأممية بدعم وتنسيق من هيئة الأمم المتحدة لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين ،ومركزالمراة العربية لتدريب والبحوث المعرف بـ (كوثر).

وقد مر اعداد الاستراتيجية بالمراحل التالية:

- مراجعة وتحليل واقع المرأة في كوردستان عامة كتقييم أولي لوضعها وخصائصه في الحياة الخاصة و العامة وتحديد مكانتها بالارتكاز على أبعاد التنمية والنوع الاجتماعي وحقوقها الإنسانية عن طريق إجراء بحوث ودراسات سابقة.
- مراجعة الأطر القانونية والوثائق والتقارير الوطنية ذات العلاقة بدور المرأة في التنمية ومكانتها في المجتمع وتمتعها بحقوقها الإنسانية،
- مراجعة الوثائق الدولية ذات العلاقة بالنهوض وتطوير المرأة وتمكينها،
- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى عن طريق مراجعة عدد من الاستراتيجيات الخاصةالمشابهة
- التشاور والتنسيق مع الهيئات الوطنية والدولية ذات العلاقة والعاملة في إقليم كوردستان،

- عقد اجتماع تشاوري مع كافة الشركاء والفاعلين في بداية العمل على الاستراتيجية التي تم خلالها بلورة المنهجية وخطوات العمل اللاحقة في شهر نيسان ٢٠١٢ في اربيل،
- إجراء تقييم وتحليل مؤسساتي للوزارات المعنية وعينة من منظمات المجتمع المدني،
- مراجعة المسودة الأولى من طرف عدد من الخبراء/الخبيرات على الصعيد الوطني و الإقليمي.
- اجتماع تشاوري في إطار مراجعة مشروع استراتيجية تنمية المرأة بإقليم كوردستان الذي سهر على تحضيره مجموعة من الخبيرات والخبراء بطلب من المجلس الأعلى لشؤون المرأة ودعم من هيئة الأمم المتحدة من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (un-women)، وذلك للتأكد من مدى قدرة النتائج المرسومة للاستراتجية على التغيير وتحسين وضع المرأة باعتماد منهاج النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان والإدارة المركزة على النتائج، وذلك في شهر تموز ٢٠١٢ في عمان.
- الندوات والاجتماعات التشاورية مع ممثلي وزارات والمؤسسات الحكومية المعنية والجامعات ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات المهتمة بقضايا حقوق المرأة في جميع محافظات الاقليم.

٣. الرؤية

١,٣. الخلفية العامة

لقد كان للظروف والتحديات الصعبة آثار مضاعفة على المرأة في إقليم كوردستان بصفة خاصة حرمتها أو زادت من عوامل حرمانها من حقوقها الأساسية في العمل والتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والعلاقات الأسرية ذات الاحترام المتبادل، ما يجعل السعي لإقرار هذه الحقوق مطلوبا بحد ذاته لإنصاف المرأة، فضلا عن أنه ضرورة للنهوض بالمجتمع والدولة.

إن وثيقة استراتيجية لتنمية المرأة هي انجاز وطني، يؤسس لرؤية مستقبلية عمادها المرجعيات الوطنية، الروحية القانونية، والمرجعيات الدولية، التي تنطلق من مبادئ حقوق الإنسان للمرأة من أجل بناء عالم يسوده السلام، ومجتمع منجز يستجيب لتحديات العصر، ويرى في التنمية البشرية المستدامة وجها آخر للحرية، وفي العدالة القائمة على مبادئ النوع الاجتماعي منهجا، لقيام علاقات إنسانية تتسم بالتكافؤ والشعور بالمسؤولية وروح المواطنة.

إن الفرص المتاحة للمرأة متعددة إلا أنه لا يمكن أن تصبح حقيقة واقعة بدون جهد منظم ورؤية واضحة، وتشخيص لمؤشرات الواقع، وآليات مؤسسية فاعلة وبنية قانونية محورها المساواة والعدالة واحترام حقوق الإنسان، ونظم اجتماعية وصحية وتعليمية وفرص سياسية ووظيفية يتساوى فيها الرجل والمرأة في التمتع بخدماتها وثمارها. ومن أجل أن تبدأ المسيرة نحو هذه الأهداف الكبرى تأتي هذه الاستراتيجية لتمكين المرأة الكوردستانية من التمتع بحقوقها الإنسانية.

٢,٣. منهاج الاستراتيجية

إن ارتكاز الاستراتيجية على منهاج التمكين يوسع معنى هذا المفهوم، بما في ذلك ثقافيا، إذ أنه ينبغي أن يكون البعد الثقافي للتمكين حاضرا في كل رؤية تنموية بوصفه تحديا لثقافة التمييز وهضم الحقوق، إن ذلك يشير إلى ما هو أبعد من السيطرة على الموارد، وبناء القدرات وإشغال مواقع اتخاذ القرار وتحسين الإنتاجية، كما ينطوي التمكين على جانب نفسي مهم يتمثل في تنمية تصور إيجابي عن الذات والثقة بالقدرة على الإنجاز والإسهام في حياة المجتمع على قدم المساواة مع الرجل. **فإن التمكين ليس عملية تلقائية بل هو رؤية استراتيجية واقعية يمكن ترجمتها إلى إجراءات خطط وبرامج وهو خلاصة جهد تكاملي ما بين المؤسسات الرسمية للدولة والمجتمع والأفراد المعنيين من رجال ونساء.**

٣,٣. الفرص المتاحة لإنجاح الاستراتيجية

- الالتزام من قبل حكومة إقليم كوردستان بالعمل على تحقيق المساواة بين الرجال والنساء، والذي انعكس بصفة رسمية في استحداث المجلس الأعلى لشؤون المرأة باشراف مباشر من قبل رئيس الوزراء على اعماله.
- تاسيس اللجنة العليا لمناهضة العنف ضد المراة في محافظات الاقليم الثلاث وادارة كرميان.
- وجود العديد من المؤسسات الحكومية التي تعمل بصفة مباشرة أو غير مباشرة في القضايا المتصلة بشؤون المرأة في جميع مراحل حياتها وكجزء من فئاتها المستهدفة كما هو الحال بالنسبة لقطاع التعليم والصحة والعمل...أو تساهم في معالجة بعض القضايا الحساسة كما هو الحال بالنسبة لمناهضة العنف ضد المرأة مثل وزارة الداخلية وبالذات المديرية العامة لمتابعة

العنف ضد المرأة وكذلك وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التي توفر الملاجئ لإيواء الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي،

- دور المجتمع المدني النشط والفاعل في مجال حقوق المرأة الإنسانية والذي يعتبر عنصرا أساسيا في لفت الانتباه حول القضايا الحساسة، و رفع مستوى الوعي بالنسبة للقضية مما يخوله بالقدرة الضرورية على المساهمة في تنفيذ الاستراتيجية ومراقبة نتائجها وتحقيق التغيير المنشود،
- التزام المنظمات الدولية بدعم جهود حكومة إقليم كوردستان ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المرأة فنيا وماليا مما يشكل بالتأكيد عنصراً مهما في إنجاح إعداد الاستراتيجية وإعمالها وتنفيذها،
- وجود عدد من القوانين والقرارات التي تصب في صالح حقوق المرأة الإنسانية في إقليم كوردستان ، والتي تعتبر بعضها مبتكرة بالنسبة للمنطقة ككل كقانون مناهضة العنف الأسري، وبعض التعديلات على قانون الاحوال الشخصية وقانون العقوبات ..الخ
- التغيير والانفتاح اللذان طرءآ على المجتمع الكوردستاني في المجال الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي، الخ... والذي انعكس بشكل إيجابي على إنماء التطلعات نحو مستقبل زاهر ومتطور،
- تغيير أو عدم التزام حكومة الإقليم ببعض القرارات والقوانين الاتحادية المجحفة بحق المرأة بشرط أن لا تتناقض مع الدستور كما هو الحال على سبيل المثال قضية السفر دون المحرم وعدد من مواد قانوني الاحوال الشخصية و العقوبات...

- وجود مؤسسات اعلامية ومراكز ثقافية متنوعة أهلية وغير أهلية وتوفر امكانية لاستفادة منها وتوجيهها لتوعية المجتمع بالعمل على ازالة التمييز ضد النساء وتحقيق المساواة بين الرجل و المراة في كوردستان.

٤,٣. العقبات التي قد تواجه تطبيق الاستراتيجية

- البنية الثقافية في المجتمع الكوردستاني قد جاء من بيئة زراعية و لها بعض العادات و التقاليد التي تكرس التمييز في العلاقات بين المراة والرجل والتي تنعكس في الممارسات والقوانين ايضا،
- تأثير التوزيع المجتمعي للأدوار والمسؤوليات بين الرجال والنساء وما يترتب عن الصور والممارسات النمطية التقليدية،
- نظرة المجتمع التقليدية لمشاركة المرأة في العملية الاقتصادية وفي التطور المستديم والقضاء على الفقر بين النساء،
- عدم وجود سياسة واستراتيجية ورؤية واضحة ومستديمة للحكومة لشأن مكافحة التمييز على اساس النوع الاجتماعي،
- ضعف في المعايير والشفافية لشغل المناصب السيادية والقيادية على مستوى الحكومة والأحزاب والبرلمان والإدارة وغيرها بسبب الفساد الاداري والمالي والوساطات التي تحول دون ايجاد التوازن في شغل المناصب العليا او وصول ذوي الكفاءات الى مواقع صنع القرار،
- ضعف البنية التحتية التي تؤدي الى عدم توفر الموارد المالية والبشرية الكافية لبرامج تهدف الى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للنساء بشكل عام وتمكينهن داخل المجتمع والأسرة، بصفة خاصة،
- الأزمات السياسية وعدم الاستقرار السياسي الذي يفرض أولويات أخرى على الاطار العام للسياسة المحلية في الاقليم ،

- الحرب لمواجهة اللإرهاب و التأثيرات قد أدى الى نزوح مئات الآلاف من الأشخاص و بسبب تلك الحروب قد أقيموا في مدن و مناطق الإقليم، ووجود عدد كبير للمخيمات لإستقبال النازحين و اللاجئين و المواقف الحياتية الصعبة لتلك المخيمات و الأزمة المالية.
- عدم تخصيص المؤسسات الحكومية للموارد المالية الكافية لمعالجة قضايا حقوق المرأة الإنسانية، (عدم اتباع الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي) وتعاني مؤسسات المجتمع المدني من عدم استدامة الدعم المالي المقدم من المؤسسات الدولية والحكومية. وهذا يعني إعادة توزيع عادل للموارد يستهدف تقليص فجوات بين الرجل و المرأة مع رفع معدل تمويل البرامج المتخصصة
- نسبة الأمية المرتفعة في المجتمع وخاصة بين النساء تعيق عملية التوعية والمعرفة بالقوانين المتعلقة بحقوق المرأة،
- قلة الكوادر التي تعنى بالنوع الاجتماعي المؤسساتي في المؤسسات الحكومية،
- قلة الأبحاث و الدراسات الضرورية المتعلقة بقضايا التمييز ضد المرأة...

الفصل الثاني
وضع المرأة في إقليم كوردستان:

مجالات الاهتمام الرئيسية

١. المدخل العام

١,١. المضمون

تحتوي الاستراتيجية على عرض المعلومات التي تصف المشكلة في إطار تمكين المرأة في جميع مراحل حياتها من التمتع بحقوقها الإنسانية كما هو الحال بالنسبة للتعليم، الصحة والصحة الإنجابية، المشاركة الاقتصادية والمشاركة في اتخاذ القرار، الحصول على الموارد والتحكم فيها... مع مظلة مخصصة للتشريعات والقوانين الوطنية نظرا لتشابكها وتأثيرها على وضع المرأة وحقوقها في الحياة الخاصة والحياة العامة.

إذ أن أهم المؤشرات التنموية التي تقيس مجالات الاهتمام سوف تبدي وتبرر في نفس الوقت لماذا تم اختيارها كأولويات يجب معالجتها من أجل المساهمة في النهوض بالمرأة الكوردستانية وتمكينها من حقوقها الإنسانية والقانونية والتي سوف يتم أيضا عرضها ومراجعتها بالرجوع إلى الأطر الوطنية والمراجع الدولية التي تخص الاتفاقيات وبرامج المؤتمرات ذات العلاقة,

٢,١. الجهود المبذولة على مستوى الإقليم لتمكين المرأة

لقد حرصت الحكومة منذ تأسيسها وبدرجات متباينة على وضع السياسات واتخاذ الإجراءات لتهيئة فرص التمكين للمرأة الكوردستانية (التعليم، الصحة، مراكز التدريب، وغيرها) ، إلا أنها رغم كونها ضرورية للتمكين الا ان الإجراءات الفنية غير كافية، اذ أن من أهم "الضروريات" أن ترسم أهداف دقيقة لعملية تغيير لثقافة وممارسات التمييز وبناء ثقافة التكافؤ والمساواة بكل أبعادها القيمية والنفسية والقانونية والمؤسساتية.

٢. الإطار القانوني والتشريعي

يقر الدستور العراقي و قوانين كوردستان للمرأة حقوقا عديدة مثل: (الحق في المشاركة السياسية والاقتصادية، الحق في العمل، الحق في الصحة، حق التعليم، حق اختيار الزوج، الطلاق في حالة الضرر، النفقة. حيث ذلك لها التأثير المباشر في القضاء على التمييز ضد المرأة)، ولكن هناك العديد من الفجوات والتناقضات في المنظومة القانونية والتشريعية والممارسات قد تؤثر سلبا وتهدد مبدأ المساواة وتمتع المرأة بحقوقها الإنسانية. بالإضافة الى تعديل العديد من مواد بعض القوانين (قانون العقوبات وقوانين الأحوال الشخصية) و قانون مناهضة العنف الأسري حيث ذلك لها التأثير المباشر في القضاء على التمييز ضد المرأة في كوردستان، إلا أنه يمكن ملاحظة التناقضات والفجوات حتى ضمن الإطار التشريعي ككل (الدستور والقوانين الأخرى) من جهة، وبين التشريعات، التطبيق أو عدمه والممارسات، من جهة أخرى.

لا يمكن إنكار الإنجازات التي تحققت لصالح تقدم المرأة، ولكن لايزال التمييز ضد المرأة موجودا سواء كان مباشر أو غير مباشرا و خاصة في بعض القوانين على سبيل المثال:

-مشروع الدستور

-قانون المواطنة

-قانون العقوبات

-القوانين الاجتماعية (الضمان الاجتماعي، الضرائب، العلاوات المهنية)

و هذا يؤكد أن هناك حاجة ملحة إلى مراجعة المنظومة التشريعية والقانونية وعدد من النصوص القانونية وأهمها المذكورة أعلاه من أجل:

- معالجة التناقضات الموجودة داخل الدستور بين مبادئ تعزز المساواة وأخرى تكرس
- إزالة التناقضات بين عدد من القوانين و القانون الرئيسي (يعني الدستور)، وخاصة فيما يتعلق بحقوق نساء من الاقليات الدينية على سبيل المثال قانون الاحوال الشخصية
- إزالة التناقضات فيما بين القوانين والحقوق الممنوحة من جهة والحريات المنتهكة من جهة أخرى سواء كان منصوص عليها قانونا أو أنها ضمنيا أقوى من القانون،
- ترجمة الالتزامات الدولية (مصادقة الاتفاقيات الدولية) إلى واقع يتسم بتمتع المواطنين والمواطنات بحقوقهم الإنسانية بصفة متساوية في حياتهم العامة والخاصة وأمام القانون.

٢. مؤشرات التنمية والفجوات في التمتع بالحقوق الإنسانية

٢,١. التعليم

التعليم: بين الحق الشرعي والواقع الملموس

يؤكد الدستور، في المواد ١٤-١٦، على أن التعليم بوصفه عاملا أساسيا لتقدم المجتمع، وكفالته لحق التعليم والزاميته في المرحلة الاساسية وأن مجانيتيه في مختلف مراحله فرصة حضارية تعزز القوانين النافذة (قانون التعليم الإلزامي رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٧ المعدل وقانون الحملة الوطنية لمحو الأمية الإلزامي وتنسجم مع جوهر مبادئ حقوق الإنسان، خصوصا وأنها لم تنطوي على إشارات تمييزية تحول دون تمتع الفتيات بحق التعليم. غير أن التمييز يقع في سياق الممارسات والإجراءات والمواقف الاجتماعية التي تركز على الأدوار المنسوبة للفتيات دون الأدوار التي يمكن أن يكتسبنها من خلال التعليم بوصفه أداة تمكين مهمة.

إن الإناث، في أغلب مناطق الإقليم، لا يحظين بحقهن في التعليم بصفة متساوية مع الذكور وفي جميع المستويات. وتلعب العديد من التقاليد والممارسات الأسرية والمجتمعية، مثل الزواج المبكر ودورها في تقليص فرص التحاقهن بالمدارس أو المكوث فيها وتكملة تعليمهن. بالاضافة الى عامل الفقر الذي يلعب دورا مهما في تحجيم فرص الإناث في التعليم الذي يجعل الآباء يفضلون تعليم الذكور ولعل أكثر المناطق تأثرا في هذا المجال هي المناطق النائية والمناطق المهمشة و أيضا في المناطق النازحة بسبب وحشية داعش.

إذا ساعد الحظ على التحاق الفتيات بالتعليم ومواصلته، فإنهن غالبا ينخرطن في تخصصات الفنون والآداب، بينما ينخرط الذكور في تخصصات العلوم والتكنولوجيا، مما يجعل الفتاة في وضع لا يمكنها من منافسة أقرانها من الذكور في سوق العمل.

-لقد أثمرت الجهود المبذولة للتعامل مع مشكلة الأمية في المجتمع إلى انخفاض نسبتها من ٢٧,٤% إلى 16% في عام ٢٠١٢ وتبقى النسبة الغالبة للعنصر النسوي، حسب بيانات المصادر الرسمية لوزارة التربية

لحكومة اقليم كوردستان و أيضا نسبة مشاركة الففتيات لمراحل الدراسة (٣٦% لجنس لإناث و ٣٩% لجنس الذكور) ، التقييم السريع للمعطيات الرسمية المتوفرة يبين ضرورة اخذ تدابير واجراءات وسريعة، ومن بين هذه التدابير:

- **تفعيل قانون التعليم الإلزامي ومده إلى نهاية التعليم الاساسي، وتأكيد مجانيته بما في ذلك عن طريق آليات مساءلة بالنسبة لذوي الواجبات من أولياء البنات إلى مسؤولي القطاع التعليمي.**
- **تقوية/تحسين البنية التحتية من ناحية كمية ونوعية وبزيادة عدد مدارس البنات.**
- **إطلاق حملة جديدة تهدف إلى محو أمية الكبار والصغار من المتسربين والمتسربات من المدرسة في كل مراحل التعليم وخلق برامج تسوية المستوى التعليمي لاسترجاع الفئات الشابة للنظام التعليمي.**
- **توفير الموارد المساعدة لتعليم البنات تكون متكيفة مع واقعهن الاجتماعي والاقتصادي من توفير منح للفقيرات إلى وسائل النقل في المناطق المعزولة ودعم الأسر اقتصاديا.**
- **الإهتمام بالدراسات والبحوث في الاقليم و أن يكون ذات شخصية معنوية مستقلة تقع على عاتقه مهمة القيام بإجراء دراسات وبحوث ميدانية حول واقع المرأة الكوردستانية في جميع مراحل حياتها، (الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية) يسهم في**

رفد صانع القرار بمعطيات ومؤشرات تسهل التخطيط للتنمية بداية من التعليم بجميع مراحله.

← تحسين ودعم وزيادة المراكز والمعاهد التعليمية متعلقة بالفئات المهمشة وخاصة ذوي الاحتياجات الخاصة من الاناث.

٢.2. الصحة العامة والصحة الإنجابية

التعريف

تعرف الرعاية الصحية الإنجابية بأنها " مجموعة من الأساليب والطرق والخدمات التي تسهم في الرفاهية من خلال منع حدوث مشاكل المرأة الصحية و الصحة الإنجابية و معالجتهن، وهي تشمل أيضاً الصحة الجنسية التي ترمي إلى تحسين نوعية الحياة والعلاقات الشخصية لا مجرد تقديم المشورة والرعاية الطبية المتعلقة بالإنجاب والأمراض الجنسية." إذن، يتجاوز مفهوم الصحة الإنجابية الحدود التقليدية لمفاهيم الصحة والمرض وهذا يعني مركبا من العناصر المعرفية والعملية المتعلقة بالأمومة المأمونة والصحة الجنسية والاكتشاف المبكر للسرطان ومكافحة العقم وتمكين المرأة وتأمين الإنصاف والعدالة مما يندرج تحت الحقوق الأساسية للإفراد والشرائح الاجتماعية وتوخيا لتنمية بشرية مستدامة[١].

الحق في الصحة والحقوق الإنجابية في إقليم كوردستان

تشير مسودة خطة التنمية لاقليم كوردستان بأن حوالي ١٨،٣% من الأسر محرومة من تلبية حاجاتها الأساسية الصحية، وأن الريف أكثر حرمانا من المناطق الحضرية بمعدل مرتين إذ بلغت ٢٤،٢% في

١ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا-الاسكوا، معجم مفاهيم التنمية، بيروت، ١٩٨٤، ص١٣٧

الريف و١٢،٣% في مناطق الحضر و بعد قدوم وحشية داعش و كثرة عدد اللاجئين فإن نسبة المستفيدين بهذه الخدمات قد إنخفضت.

ورغم التوسع الكبير في عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية، إلا أن هذا التوسع كان غير مدروسا أو مخططا له بشكل سليم، كما أن أغلبية هذه المراكز ما تزال غير قادرة على توفير خدمات الرعاية الصحية للأم والطفل بسبب النقص في المعدات والكادر المؤهل كما أن نسبة كبيرة من السكان يلجأون إلى القطاع الخاص للحصول على الخدمات الصحية رغم ارتفاع التكاليف.

أن الحصول على الخدمات الصحية الإضافية لازال نادرا، فعلى سبيل المثال لا تتوفر خدمات تنظيم الأسرة في معظم المراكز الصحية الأولية والمؤسسات الصحية العامة وخاصة وسائل منع الحمل حيث يتم الاعتماد على القطاع الخاص، ان نسبه النساء المتزوجات من الفئة العمرية (١٥-٤٩) سنة اللواتى لن تستخدمن مانع للحمل (طبقا لنتائج المسح متعدد المؤشرات لعام ٢٠١١).

تشير مسودة خطة التنمية لاقليم كوردستان بأن حوالي ١٨،٣% من الأسر محرومة من تلبية حاجاتها الأساسية الصحية، وأن الريف أكثر حرمانا من المناطق الحضرية بمعدل مرتين إذ بلغت ٢٤،٢% في الريف و١٢،٣% في مناطق الحضر

وهنالك معوقات ثقافية واجتماعية تقف أمام صحة المرأة ورفاهيتها اذ مازال الزواج المبكر مرتفعا إن لم نقل يتزايد، خاصة في المناطق الريفية مما يهدد الصحة الإنجابية والنفسية للفتيات الصغيرات اللواتي قد لا يكن قد تهيئن عقليا وجسديا للزواج والحمل والإنجاب وقد تم إرتفاع نسبة هذه الظاهرة مع قدوم أمواج النازحين و اللاجئين. زيادة على المعتقدات الاجتماعية والدينية الخاطئة التي تمنع النساء من استخدام وسائل تنظيم الأسرة وتحد من قدرتهن على

الاختيار الحر والمدعوم بالمعرفة بما فيها المدة التي تفصل بين المواليد، وعدد المواليد بالإضافة إلى هذا، فإن تكوين الأسر الكبيرة يهدد المرأة عندما لا تتوفر خدمات متكاملة لرعاية الأمومة وقد تشكل الأفكار التقليدية حول دور المرأة عائقاً كما أن المعاملة التفضيلية للذكور تشكل عائقاً أمام صحة المرأة.

كثيرا ما تكون نوعية الرعاية الصحية للمرأة قاصرة بأشكال عديدة، تبعا للظروف المحلية بداية من استقبالها في المركز أو العيادة أو المستشفى. فكثيرا ما يلاحظ أن النساء لا يعاملن باحترام، ولا تُكفل لهن الخصوصية والسرية، ولا يحصلن على معلومات كاملة عن الخيارات والخدمات المتاحة.

البعد التنموي والإطار الحقوقي

أكد برنامج عمل مؤتمر القاهرة ١٩٩٤ على الصلة الوثيقة بين السكان والتنمية، وتركز على تلبية احتياجات الأفراد و خاصة النساء من خلال توسيع فرص الحصول على التعليم والخدمات الصحية.

أكد إعلان ومنهاج عمل بيجينغ في الفقرة ٨٩ بأنه "**من حق المرأة التمتع بأعلى المستويات الممكنة من الصحة الجسمية والعقلية بتعريفها الشامل. والتمتع بهذا الحق أمر لازم لحياتها ورفاهها وقدرتها على المساهمة في جميع مجالات الحياة العامة والخاصة. وصحة المرأة تشمل سلامتها عاطفيا واجتماعيا وبدنيا**".

أن المادة ١٢ من اتفاقية سيداو تدعو إلى القضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان الرعاية الصحية بما فيها منع ختان الإناث والوقاية من الايدز والرعاية الصحية للمرأة الحامل٣[٢].

---

٧ اليونيفام، كتيب سيداو، عمان، ٢٠١١، ص١٦

يمكن للحكومة بمؤسساتها المعنية المختلفة أن تستثمر في المجالات التالية.

- إعادة إعمار البنية التحتية والنظام الصحي كي يُضمن للمرأة في جميع مراحل حياتها بما في ذلك في سن المراهقة وبعد سن الإنجاب، التمتع بصحتها عامة وبصحتها الإنجابية، بصفة خاصة،
- تطوير سياسة تعنى بصحة المرأة عامة وبالصحة الإنجابية بصفة خاصة على أساس مبادئ النوع الاجتماعي، واحترام حقوق الإنسان للمرأة ودعمها بالإمكانيات المؤسساتية المادية والمالية،
- وضع ودعم تنفيذ البرامج التي توفر حقوق المرأة في تنظيم الأسرة وتوفير الخدمات الملائمة التي ستساهم في أحمال وولادات وأمومة سليمة والوقاية من وفيات الأمهات وبناء أسرة متزنة،
- أخذ الاجراءات للوقاية من سرطان الثدي وتوسيعها إلى الأشكال الأخرى من السرطان النسائية والأمراض المنقولة التي تساهم فيه وتوفير الخدمات الملائمة،
- تشخيص جيوب التمييز ضد المرأة في التشريعات والسياسات والممارسات الأسرية والمجتمعية لوضع استراتيجية وقاية وتوعية للسماح للمرأة بتمتعها بحقوقها الصحية بصفة عامة وحقوقها الإنجابية بصفة خاصة،
- ضمان سلطة المرأة الكوردستانية أينما وجدت، في الحضر وفي الريف، على خصوبتها عن طريق توفير خدمات ووسائل تنظيم الأسرة وأخذ الإجراءات الملائمة لدعم قدرتها على الاختيار الحر والقرار المبني على المعرفة،
- توسيع فرص وموارد المرأة بما في ذلك الموارد الاقتصادية والقدرة على اتخاذ القرار فيما يخص صحتها عامة وصحتها

الإنجابية بصفة خاصة، للاستفادة من المنظومة الصحية (سياسات، برامج وخدمات) بصفة عادلة مع الرجل

- **وجود أعداد كبيرة من النازحين و اللاجئين في إقليم كوردستان، حيث يعيشون الكثير منهم في ظروف صحية غير مناسبة لهذه السبب يتوجهون الكثير منهم الى الخدمات الصحية الرسمية، لذلك تحتاج الى خطة خاصة و أيضا إزدياد مراكز الخدمات الصحية.**

3.3. مشاركة المرأة وتمكينها في المجال الاقتصادي

مشاركة المرأة و تمكينها في المجال الإقتصادي و بنية العلاقات الإجتماعية المبني على التمييز بين الرجل والمرأة مُؤسس في الإدارة والممارسات المتعلقة بتصميم وتنفيذ السياسات والتشريعات والمؤسسات والآليات مما يساهم في الحد من وصول المرأة إلى الموارد الاقتصادية –العمل، الملكية، المالية، وبالتالي للموارد الاجتماعية- التعليم، وكما جاء في الفقرة (٥) هناك علاقة مباشرة بين فقر المرأة وغياب الفرص الاقتصادية والاستقلالية وضعف الوصول إلى الموارد الاقتصادية بما في ذلك الاقتراض وامتلاك الأرض والتمتع بالإرث وضعف الوصول للتعليم وخدمات الدعم وضعف مشاركة المرأة في عملية صنع القرار ومن الممكن أيضا أن يدفع الفقر بالمرأة أحيانا إلى حالات تكون فيها عرضة للاستغلال الجنسي."

وضع ودور المرأة في العملية الإنتاجية في اقليم كوردستان

يمكن تحليل الرؤية الدستورية لحق الإنسان في العمل (المادة ٢٢/ أولا) من خلال مبدأ المساواة الوارد في المادة ١٤، أن يقوم بتحليل هذه الرؤية من خلال (المادة ٣٠). يبين أكثر قوة حينما يحول المسؤولية على الدولة لتوفير الضمان الإجتماعي و صحة الفرد و

الأسـرة و خاصـة المـرأة و الأطفـال فـي بعـض الحـالات مـن ضـمنها البطالة.

وضع ودور المرأة في عملية الإنتاج في اقليم كوردستان

يمكن أن يحلل هذا الموضوع لرؤية الدستور حول حقوق الإنسان للعمل هذه الرؤية العامة هي دعم عملي للتنفيذ بكفالة الدولة للفـرد وللأسرة- وبخاصة الطفل والمرأة. على أن ذلك رغم أهميته لا يعني أن فرص عمل متساوية قـد تـوفرت للنسـاء إذ يتوقـف الأمـر علـى عوامـل عديدة في مقدمتها التمييز بجميـع أشـكاله ومجالاتـه والـذي يحـد مـن الإمكانات والخبرات والفرص المتاحة للمرأة بداية من التعليم والدخول إلـى بعـض التخصصـات، والمواقـف الاجتماعيـة– الثقافيـة مـن دورهـا المهني وتفضيل دورها التقليدي، فضلا عن العقبات التي تواجهها أكثر من غيرها في سوق العمل.

وبـالرغم مـن أن المـرأة الكوردسـتانية أحـرزت تقـدما هامـا فـي مجالات عديدة لعل في مقدمتها التعليم والعمل الاجتماعي وغيرهما إلا أنه ما يزال معدل نشاطها الاقتصادي متدنيا وبالذات العمل الاقتصادي المأجور بالمقارنة مع نشاط الرجل.

أما عن توزيع الفئات السـكانية النشـطة اقتصـاديا، تشـير مسـودة الخطـة التنميـة لاقلـيم كوردسـتان بـان يبلـغ المعـدل العـام للنشـاط الاقتصـادي للـذكور فـي الإقلـيم ٦٩,٧% بينمـا يبلـغ معـدل النشـاط الاقتصادي للإناث١٢,٩%. وهذا يعكس الانخفاض في مشـاركة المـرأة في النشاط الاقتصادي، على الرغم من أن التركيبة السـكانية المحـددة توضح تقارب نسبة الذكور والإناث في حجم السكان الكلـي، فضـلا عـن معدلات مماثلة فيما يتعلق بسن العمل. أما بالنسبة لمعـدلات البطالـة فهي ترتفع بين الإناث (٣٤,٣٩%) بالمقارنة مع الذكور (٩،٥٦%).

ولا تزال المرأة الكوردستانية تمثل أكبر نسبة من الفقر والبطالة بسبب عدم التوزيع العادل للفرص والموارد بين الجنسين بالإضافة الى عدم تبني السياسات التي تدفع المرأة إلى تحدي الواقع الاجتماعي الثقافي الذي يحول دون تمكنها من امتلاك القدرات والمؤهلات الفنية والكفاءات العلمية والخبرة اللازمة التي تكفل لها استغلال الموارد والسيطرة عليها لتحسين وضعها الاقتصادي من حيث الوصول الى الاستقلالية الاقتصادية التي تنعكس على وضعها الاجتماعي سواء كانت في الحضر أو في الريف.

وفي هذا الصدد، لابد من الإشارة إلى أن نسبة العاملين في الزراعة كانت ٣٥% من سكان الإقليم في سنة ٢٠٠٠، وبدأت بعدها بالانخفاض حيث بلغت قرابة ٢٣% عام ٢٠٠٣ حسب نتائج البحث الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وتبين معطيات الريف في إقليم كوردستان أن هناك ظاهرتين مميزتين:

- الاولى تخص تراجع عدد النشطين الاقتصاديين في الريف من مجموع القوى العاملة من حوالي ٣٩،٢٥% في بداية عام ٢٠١٤ إلى حوالي ٣٥% في نهاية عام ٢٠١٤، بسبب الارتفاع النسبي للبطالة وخاصة بين الشباب مما يعد عنصرا مشجعا للهجرة إلى المدينة.
- أما الظاهرة الثانية فهي تخص تزايد الاعتماد على المرأة في مجال العمل الزراعي، إذ بلغت نسبة النساء في العمل الزراعي عام ٢٠٠٦ أكثر من ١٢,٩% من إجمالي العاملين في الزراعة ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة في عام ٢٠١٦ وأيضا في النصف الثاني لسنة (٢٠١٥) نسبة جنس الإناث توصل الى (١٤,٧٨%) و جنس الذكور الى (٦٤,٢١%) (حسب معطيات

منظمة الغذاء والزراعة الدولية)، مما يحول النساء إلى القوة العاملة الرئيسية في مجال الزراعة.

- وسوف يؤدي الاعتماد على المرأة الريفية في مجال الزراعة إلى زيادة الأعباء عليها ويحدد نشاطاتها الاجتماعية والثقافية، دون أن تتمتع بالضرورة لا بحقوقها الاقتصادية ولا بحقوقها الإنسانية والقانونية الأخرى. بالرجوع إلى هذا الواقع بخلفياته المتعددة ومن أجل ضمان إدراج المرأة في التنمية الاقتصادية يجب على الحكومة إدراج قضايا مساواة النوع الاجتماعي في سياساتها الاقتصادية، الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي وان يقوم بالاجراءات التالية:

- **إزالة العقبات التي تحد من دخول المرأة الكوردستانية في سوق العمل في القطاع العام،**
- **إنشاء و إدراج الخطة الخاصة للتمكين الإقتصادي للمرأة النازحين و اللاجئين.**
- **تفعيل دور المرأة و البنات في القطاع السياحي، مع توفير التمكين الأكاديمي و اللغوي لهن.**
- **أخذ إجراءات مالية واقتصادية مشجعة للقطاع الخاص على توظيف النساء،**
- **على المجلس الأعلى لشؤون المرأة التنسيق مع الجهات والمؤسسات الاقتصادية المعنية (سياسات وتمويل) وتبني فعلي لتمكين المرأة الاقتصادي عن طريق إجراءات إيجابية منها الكوتا على سبيل المثال،**
- **العمل على اتاحة الفرص للنساء وخاصة النساء الاتي يفتقرن الى دعم أسري (و خاصة مرأة ضحايا الانفال الضحايا على يد**

داعش وذوات الاحتياجات الخاصة) للوصول إلى المنح الوطنية والدولية والقروض.

- دعم إنشاء الجمعيات المهنية والشركات لسيدات الأعمال،
- تبني حكومة الاقليم كوردستان استراتيجية خاصة للحد من ظاهرة الفقر،
- أخذ التدابير الضرورية لتعزيز حق المرأة الريفية في الملكية للأرض التي تخدمها واستغلال الموارد الطبيعية لأغراض تجارية ضمن إطار التنمية العادلة وحماية البيئة ،
- زيادة فرص العمل المتاحة للمرأة من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة واقامة البنى التحتية اللازمة ،
- توفير برامج تدريبية للمراة في تأسيس وإدارة الاستثمارات الصغيرة، والمشاريع التجارية وتيسير القروض...

٣,٤ المشاركة في المجال السياسي واتخاذ القرار

واقع مشاركة المرأة في اقليم كوردستان

قد تطورت مشاركة المرأة الكوردستانية على جميع المستويات ولكن لازالت بعيدة عن طموحات المرأة نفسها ومتطلبات المساواة، وحقوق الإنسان والتنمية. وتبين المؤشرات المتوفرة حول المرأة في مواقع صنع القرار (٢٠١٥-٢٠١٦) فيما يخص الحكومة وأجهزتها، أنه توجد وزيرة واحدة في "الكابينة" تشكيلة الحكومة الحالية

أما عن المشاركة السياسية، فان عدد النساء في برلمان كوردستان الآن ٤٣ من مجموع ١١١ بفضل نظام الكوتا، هذا ورغم التواجد الضئيل للنساء في المراكز القيادية في عدد من الأحزاب السياسية التي تبلغ حوالي ٣٠ امرأه.

وفيما يخص قطاع العدل والأمن و القاضيات (٥٦) مدعيات عامة و (٣٠) قاضيات في المحاكم. ومديرات نواحي ومديرات أقضية و٥٠ ضابطة زيادة على عدد من المستشارات. و أيضا مديرة ناحية واحدة و (٣) قائمقام و في المجال العسكري ٣٨٣ضابطة و رتبات عسكرية أخرى على ملاك وزارة الداخلية على الرغم عن وجود عدد من المرأة ذوي المناصب الخاصة. وهناك نسبة متساوية تقريبا بين الجنسين في شغل المناصب الإدارية كمدير/ة في المؤسسات التربوية الخدمية دون التعليم العالي بسبب تقبل المجتمع لمثل هذا الدور التقليدي القريب من دورها الإنجابي وهذا يؤكد ضعف موقعها الوظيفي خصوصا (السياسي والاقتصادي) الذي يعتقد بأنه مجال عمل الذكور.

- **المصادقة على قانون من أجل توسيع وتعزيز صلاحيات وقدرات البرامجية والمالية للمجلس الأعلى المكلف بشؤون المرأة كأداة أساسية لتمكين المرأة والأسرة والمجتمع وترجمة التزامات الاقليم في هذا المجال إلى واقع ملموس،**
- **وضع إطار انتقالي من أجل تطبيق نظام التمييز الإيجابي/الكوتا على الوظائف القيادية في جميع مؤسسات الدولة بما في ذلك الوزارات إلى حين إحداث التغيير في العقليات والأرقام،**
- **رفع مستوى مشاركة المرأة في لجان المصالحة الوطنية ومؤتمرات السلام والوظائف الدبلوماسية،**
- **وضع برنامج وأخذ إجراءات تساهم في تمكين المرأة من المهارات الذاتية والموارد الضرورية من أجل المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات المصيرية في الحياة العامة والحياة الخاصة،**

- تفعيل قانون المنضمات المجتمع المدني لكي يقومون بدور فعال لإنشاء آلية التعاون و الشراكة على مستوى دوائر الإقليم.
- يتولى المجلس الاعلى لشؤون المراة في الاقليم مراقبة حجم تمثيل المرأة في المؤسسات ومشاركتها وقضاياها بما في ذلك في وسائل الإعلام والمواد الاتصالية المختلفة ورفع تقارير دورية من أجل وضع سياسات عند الحاجة أو تعديلها أو الشروع بإجراءات تهدف التوازن وتصحح السلبي وتشجع الايجابي (نظام تعويضات/عقاب)،

- إطلاق مشروعات استراتيجية وحملات مركزة وانتظامية من أجل رفع مستوى وعي المجتمع والرأي العام وتكريس ثقافة سياسية مبنية على مبادئ النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان من أجل تغيير الصور النمطية التقليدية الشائعة والمقولبات الخاصة بالمرأة والرجل في المجتمع عن طريق إعلام تنموي

٣. مصفوفة النتائج

ان الغاية الرئيسية من الاستراتيجية هي تمكين المرأة الكوردستانية من التمتع بحقوقها الانسانية.

لتحقيق هذه الغاية على المدى الطويل، ومن خلال تقليص التفاوت بينها وبين الرجل في مجالات الحياة المختلفة، رُسم للاستراتيجية عدد من المحصلات سوف تساهم في تحقيق نتائج ملموسة على المدى المتوسط والقصير(المخرجات) لتصبح غاية الاستراتيجية بصفة تدريجية واقعا في حياة المرأة الكوردستانية وبنية المجتمع (الهيكلي)،

ويكتمل الهيكل الاستراتيجي بستة محصلات/نواتج وعدد من المخرجات سوف تساهم في تحقيق كل واحد منها كما هي مرسومة أدناه:

أولا: المحصلة الأولى: بيئة قانونية وتشريعية تتماشى مع مبادئ حقوق الأنسان والمعاهدات الدولية

وهذا يعني اتخاذ التدابير التشريعية التي ترسخ مبادئ المساواة والعدالة والإنصاف بين الجنسين في الحقوق والواجبات، والتي سوف تتحقق في ٣ مخرجات:

المخرج ١,١. مسودة قوانين/إجراءات معتمدة لإزالة جيوب التمييز ضد المرأة وتحقيق المساواة رجل-امرأة

المخرج ٢,١. مؤسسات حكومية متخصصة مؤهلة من أجل تطبيق القوانين والقرارات الخاصة بحقوق المرأة

المخرج ٣,١. تحالفات مبنية لحشد الدعم من أجل اعتماد الأطر القانونية/الإجرائية المقترحة

ثانيا: المحصلة الثانية: سياسة تعليمية نوعية معتمدة تطبق مساواة النوع الاجتماعي

يستلزم عدم تسرب البنات من المدرسة منذ المرحلة الاساسية وزيادة التحاقهن بالتعليم الثانوي والتعليم العالي وتوسيع إلزامية التعليم للمرحلة الاساسية وتفعيل المتطلبات، ويتطلب هذا اتخاذ التدابير التي تكفل تعميم قضايا النوع الاجتماعي في مناهج التعليم، وتحسين البيئة المدرسية للبنات بما يكفل تلبية احتياجاتهن التعليمية.

المخرج ١,٢. إجراءات مقترحة لسد النقص ومراعاة احتياجات البنات في مدارس وخاصة في المناطق المحرومة والمهمشة وبالذات الأقضية والنواحي وفي الريف و المخيمات.

المخرج ٢,٢. قدرات الكوادر التعليمية معززة بإدماج النوع الاجتماعي وحقوق الانسان في البرامج والمناهج التعليمية.

المخرج ٣,٢. برنامج مطور لاستحداث أقسام متخصصة في الدراسات النسوية والنوع الاجتماعي في الجامعات الحكومية والأهلية.

المخرج ٤,٢. مستوى وعي الرأي العام معزز حول إجبارية ومجانية التعليم من منظور قانوني وحقوقي.

ثالثا: المحصلة الثالثة: سياسة للصحة الإنجابية عبر مراحل الحياة معتمدة/مفعلة في اقليم كوردستان

تسعى وزارة الصحة إلى تهيئة المستلزمات الضرورية التي تكفل حق المواطنين والمواطنات في التمتع بالصحة العامة والصحة الإنجابية بصفة خاصة وتتولى إدارتها المؤسسات الوقائية والعلاجية والتأهيلية. كما تعمل على تقديم الرعاية الصحية ونشر الوعي الصحي. وهي تسعى إلى إقامة نظام صحي يعتمد الرعاية الصحية بوصفها مرتكزا

أساسا يضمن خدمات صحية تلبي الاحتياجات وتضمن التمتع بالحقوق من خلال العمل على تحقيق التكامل بين القطاعين العام والخاص.

المخرج ١,٣. أولويات وثيقة الاستراتيجية الوطنية لصحة المرأة و الإنجابية لعام ٢٠١١- ٢٠١٥ مستحدثة بما في ذلك من منظوري النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان

المخرج ٢,٣. التغطية بخدمات الصحة الإنجابية مكيفة لمقاييس منظمة الصحة العالمية.

المخرج ٣,٣. قدرات مقدمي الخدمات معززة، على الأقل.

المخرج ٤,٣. حملة وطنية منفذة لتوعية وتثقيف الأسر والنساء حول أهمية خدمات الصحة الإنجابية عبر القنوات الثقافية والاعلامية المرئية-المسموعة والمقروءة والشبكات الاجتماعية.

رابعا: المحصلة الرابعة: نسبة تواجد المرأة في سوق العمل مرتفعة من١٢,٩%إلى٢٣% خلال فترة الاستراتيجية

إن السياسة المطلوبة في هذا الصدد تنطوي على اتخاذ إجراءات تشريعية وتنفيذية لتوفير فرص العمل وحماية المرأة العاملة بما في ذلك في القطاع غير الرسمي كما هو الحال بالنسبة للقطاع الزراعي وفي الريف وتبني استراتيجيات داعمة لدمج قضايا النوع الاجتماعي في الوزارات الاقتصادية وتبني سياسات تشجع القطاع الخاص على توفير فرص العمل للنساء أين ما وجدت وبالذات الأفقر منهن.

المخرج ١,٤. تعديلات لتشريعات والقوانين الخاصة بالعمل والتقاعد والاستثمار مقترحة لمنح حوافز تشجيعية للمرأة.

المخرج ٢,٤. قدرات عدد من النساء والمؤسسات والجمعيات النسوية مبنية فنيا لتعزيز قدرتهن على الدخول في سوق العمل، في القطاع العام والقطاع الخاص.

المخـرج ٣,٤. قـدرات المـرأة الريفيـة مطـورة لتمكينهـا اقتصـاديا واجتماعيا، على المستوى الفني والمؤسساتي.

المخـرج ٤,٤. حملـة منفـذة وتحالفـات مبنيـة مـع منظمـات واتحـادات ومؤسسات مهنية من أجل حث النساء على العضوية فيها والمشـاركة في إدارتها.

المخرج ٥,٤. زيادة قدرات المرأة الكوردستانية في مجال اتاحة الفرص لاكمال الدراسات العليا من خلال الاستفادة من برنـامج الحكومـة حـول بناء القدرات.

خامسا: المحصلة الخامسة: رفع مستوى المرأة و مشاركتهن في صنع القرار وبناء السلام

إن اتخـاذ الإجـراءات اللازمـة لزيـادة مشـاركة المـرأة فـي الشـأن السياسـي وفـي اتخـاذ القـرار تسـتلزم العمـل علـى المسـتويات التشريعية/ القانونية والسياسية والثقافية لأنها تستلزم تغييرا فـي البنى وفي الممارسات التي من شأنها أن تعزز تلك المشاركة.

المخـرج ١,٥. اسـتنادا لقـرار مجلـس الامـن ١٣٢٥، إجـراءات قانونيـة وتشريعية وتدابير إدارية مقترحة لرفـع عـدد النسـاء فـي مواقـع وضـع السياسات وصنع القرار.

المخـرج ٢,٥. قـدرات ومهـارات المـرأة مبنيـة فـي التمكـين الـذاتي والقيادة.

المخرج ٣,٥. مستوى وعي المجتمع والنساء مرتفـع بأهميـة حقـوقهن في إشغال المناصب القيادية.

سادسا: المحصلة السادسة: المؤسسات التي تعنى بشؤون المرأة مدعمة بموارد وصلاحيات تسمح لها بأداء مهامها بالفعالية المؤثرة على التغيير.

إن تطوير الالتزام الحكومي تجاه قضايا النوع الاجتماعي يستلزم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمأسسة قضايا النوع الاجتماعي في العديد من المؤسسات المهنية بالتنمية ودمج المواطنين والمواطنات فيها ومن خلال التعرف على مؤسسات مستقلة تساهم في تعزيز مكانة المرأة فضلاً عن تطوير القائمة منها ودعمها بالموارد والصلاحيات الكافية. كما تتطلب بناء القدرات المؤسساتية والفنية داخل الدولة ومكوناتها المختلفة لترجمة الالتزام إلى سياسة معتمدة ومنهاج عمل في كل القطاعات وواقع ملموس في حياة الرجال والنساء في المجتمع. ولضمان إنجاح هذا المسار لابد من الاستناد على مؤسسات تكون مسؤوليتها ترويج صور حقيقية لأدوار النساء في الأسرة والمجتمع.

المخرج ١,٦. المجلس الأعلى لشؤون المرأة يتمتع بصلاحيات وموارد مادية وبشرعية قانونية مناسبة.

المخرج ٢,٦. مسودة لإطار وإجراءات مقترحة لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي في الوزارات المختلفة.

المخرج ٣,٦. منهاج إدماج ومأسسة النوع الاجتماعي مطور لبناء قدرات في كافة الوزارات.

المخرج ٤,٦. خطة اعلامية معتمدة تعزز مبادئ المساواة وازالة التمييز ضد المرأة مبدأ مشاركة المرأة في الحياة العامة.

الفصل الثالث

الآليات المؤسساتية

للتنفيذ ، المتابعة و والتقييم

١,١. المجلس الأعلى لشؤون المرأة

تم تأسيس المجلس الأعلى لشؤون المرأة في سنة ٢٠١٠ كمرجع يُعنى بأمور المرأة في إقليم كوردستان، ويعمل على تطوير واقعها بالتعاون والتنسيق مع الجهات الرسمية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية ذات الصلة، واعداد ومتابعة وتقييم السياسات والبرامج والقوانين ذات العلاقة بقضايا المرأة وحقوقها التنموية والإنسانية بصفة عامة.

١,٢. دور القطاعات الحكومية

يعتبر التخطيط القطاعي إجراء ضروريا ليس فقط من باب التخصص أو المهام ولكن أيضا لأهمية الإدماج وتبني القضية بصفة واضحة من حيث المبادئ والنتائج المتوقع تحقيقها مع تخصيص الميزانية الضرورية للتنفيذ والمتابعة والتقييم.

١,٣. دور المجالس المنتخبة

للهيئات المنتخبة (البرلمان، مجالس المحافظات) ان يكون لها دورا أساسيا في رسم السياسات والإجراءات المقترحة ودعم كل ذلك بتخصيص الموازنة الضرورية ومراقبة تنفيذها.

١,٤. دور الهيئات المستقلة

دور الهيئات المستقلة وخاصة هيئة مستقلة لحقوق الانسان، هيئة لحماية البيئة وهيئة الاستثمار، لا تقل اهمية عن المؤسسات الاخرى من حيث تفعيل تنفيذ الاستراتيجية ومراقبتها.

١,٥. دور منظمات المجتمع المدني

منظمات المجتمع المدني لها دور هام في رفع مستوى وعي المراة بحقوقها الإنسانية وتمكينها للمطالبة بها كواجب أساسي وإيمانها بضرورة العمل من أجل تحقيق الإنصاف والمساواة والتحرر من ضغوط

الثقافة التقليدية السائدة وارث التخلف وحرصها على اكتساب الخبرات الجديدة وتعزيز الثقة بالنفس والحرص على الانجاز والتفوق.

سعيا إلى تحقيق مزيد من الفعالية على دور حركة المجتمع المدني الذي يعتبر شريكا أساسيا في حماية حقوق المرأة والدفاع عنها والمطالبة بالعمل على تحقيق مساواة فعلية، يكون من الضروري تحديد هذا الدور فيما يلي:

- المشاركة في صياغة البرامج والنشاطات التوعوية وحملات المدافعة،
- تكوين الشبكات والتحالفات من أجل الإصلاحات والتغيير وقضايا المدافعة،
- المشاركة في النقاش المتعلق بتفعيل التوصيات الدولية ذات العلاقة بالاتفاقية المتعلقة بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء،
- المساهمة في التكفل بالنساء ذوات الحقوق المنتهكة بغرض تأهيلهن وتمكينهن الذاتي للمطالبة بها،
- إدماج المسائل المرتبطة بالمواطنة والمساواة في الحقوق بين الجنسين،
- حث دائرة المنظمات المجتمع المدني على دعم وتمويل مشاريع للمساهمة في تنفيذ الاستراتيجية.

٥,٢. دور المؤسسات الثقافية

إن دور وسائل الإعلام والمؤسسات الثقافية العامة أو الخاصة وعلى اختلاف وسائط تعبيرها وتنوع أشكالها، دور جوهري في محاربة التمييز المنقص لقيمة وحقوق المرأة الإنسانية وفي ترويج ثقافة مغايرة لما هو عليه حاليا في وسائل الإعلام وفي المجتمع. وتعد المؤسسات الثقافية والإعلامية شريكا رئيسيا في تنفيذ الاستراتيجية مع باقي

الشركاء كما سيكون الإعلاميون والإعلاميات من المستهدفين/ات في مجال دعم وبناء القدرات والمشاركة في تغيير الصور النمطية والتقاليد المضرة وفي حملات المدافعة لكسب التأييد من أجل التغيير.

٢. *آليات المتابعة والتقييم*

1.2. توفير معلومات الخط الأساس[1]

آليات متابعة و تقييم المعلومات الأساسية، توفر المعلومات والبيانات الضرورية لتفعيل عمليات المتابعة ومساعدة القائمين على تنفيذ الاستراتيجية وصانعي القرار على وضع خطة المتابعة و التأكد من مسارات التنفيذ عبر التقارير التي تعد على نحو دوري، من أجل تصويب المسار في حالة التلكؤ وتباطؤ التنفيذ نتيجة تزايد المخاطر التي تعترض عملية التنفيذ.

البنية المؤسسية

التعاون و التنسيق بين المجلس الأعلى لشؤون المرأة و القطاع الحكومي و غير الحكومي من العنصر الرئيسي لتكوين عملية المتابعة و التقييم لوضع المرأة الكوردستاني بصورة عامة و تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية بصورة خاصة.

لا يمكن تنفيذ أي استراتيجية دون بنية مؤسسية قادرة على الرصد وتقويم الإنجاز وتشخيص الخلل في التنفيذ مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

1 Baseline

أ. ضرورة التعاون الفعال والشفاف بين جميع مؤسسات الأقليم- وبدرجات من الوضوح والمسؤولية- ومنظمات المجتمع المدني وخصوصا النسوية منها،

ب. على الصعيد الدولي لابد من الاستفادة من الخبرة الفنية ومن التمويل الذي يمكن الحصول عليه،

ت. توفر إدارة رشيدة للاستراتيجية ذات صلاحيات مالية وإدارية وفنية. وأن تناسب مع ضرورة الاستراتيجية.

ث. بناء قدرات المسؤولين/ات عن تنفيذ ومتابعة رصد وتقييم الاستراتيجية.

ج. تشكيل لجنة في المجلس الأعلى لشؤون المرأة تضم ممثلين وممثلات من الوزارات والجهات المعنية لتفعيل ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية بمشاركة عدد من الخبراء والخبيرات.

ح. تعزيز شبكة لمراقبة تنفيذ الاستراتيجية من ممثلات الحركة النسوية والمتخصصات في قضايا النوع الاجتماعي، وممثلي منظمات حقوق الانسان ووسائل الاعلام

٣,٢. وضع نظام المتابعة والتقييم

يتطلب وضع نظام متابعة وتقييم توفير الوسائل المناسبة مثل:

أ. قاعدة بيانات تغذيها القطاعات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني،

ب. بلورة إطار تنظيمي لمتابعة تنفيذ السياسات وخطط عمل ذات العلاقة وتقييم نتائجها،

ت. وبناء على أ و ب، إصدار تقرير شامل حول وضع المرأة والنوع الاجتماعي وحقوق الإنسان بما في ذلك العنف ضد المرأة ينشر

سنويا إثر حملة وطنية ومحلية في البداية ثم كل سنتين بعد ذلك. كما يمكن أن يمثل هذا التقرير الإطار المرجعي للتخطيط الاستراتيجي من جهة ولتحضير التقارير الدولية التي ينتظر من دولة العراق أن تقدمها بصفة منتظمة كجزء من التزاماتها الدولية (تقرير سيداو،مؤتمر بيجينغ، مؤتمر القاهرة...).

مؤشرات تنفيذ الاستراتيجية

يمكن اقتراح سلسلة المؤشرات التالية لخطة المتابعة مع إمكانية اختبارها ومراجعتها عند وضع خطة المتابعة والتقييم وانطلاق تنفيذ الاستراتيجية:

- عدد اجتماعات اللجنة العليا لتنمية المرأة في اقليم كوردستان، المكتب التنفيذي وكذلك التشكيلات الموازية في الوزارات ومخرجات تلك الاجتماعات من تقارير ونسب المشاركة،
- عدد الخطط المصادق عليها،
- عدد الأنشطة في الخطط السنوية التي تم تنفيذها،
- عدد الدورات ونوعيتها التي تم تنفيذها وعدد المدربين/ات حسب كل قطاع مقارنة بما كان مبرمجا،
- عدد حملات التوعية الاعلامية التي نفذت طبقا للخطة،
- عدد الدراسات والابحاث والتقارير التي اصدرت،
- أما مؤشرات التقييم لابد أن تقيس الأداء والمسار وتسمح المؤشرات التي وضعت للمستويات الأعلى بقياس التغيير مقارنة بطموحات الاستراتيجية (راجع مصفوفة المتابعة والتقييم في المرفق ١)،

٣. آليات التعاون والتنسيق والتنفيذ[٢]

1.3إطار وشروط تشكيل الآليات

تشكيل آلية التعاون والتنسيق يأخذ الأبعاد والاعتبارات التالية:

- مشاركة كافة الأطراف التي ساهمت في إعداد الاستراتيجية وفي عملية التنفيذ والمتابعة والتقييم ضمن دور وإمكانية كل مؤسسة،
- التحلي بالمرونة في عملية التنفيذ والمتابعة ما أمكن والابتعاد عن المركزية المشددة والتي يمكن أن تعيق عملية التنفيذ،
- تبني برنامج لبناء القدرات للمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني التي ستنخرط في تطبيق الاستراتيجية من أجل توحيد الرؤية والمفاهيم والمناهج،
- تشكيل لجنة الوطنية العليا لتنمية المرأة في اقليم كوردستان
- تشكل المكتب التنفيذي لتنمية المرأة في اقليم كوردستان

٢,٢. اللجنة العليا الوطنية لتنمية المرأة في كوردستان و تحقيق المساواة بين الجنسين:

١,٢,٣. العضوية

بقيادة المجلس الأعلى لشؤون المرأة، تتألف هذه اللجنة من ممثلين/ات عن وزارة التخطيط، وزارة المالية، وزارة الداخلية، مجلس القضاء، وزارة الزراعة، وزارة العدل، وزارة الصحة، وزارة التربية، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الثقافة، الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، الهيئة الخاصة بالبيئة، لجنة الدفاع عن حقوق المرأة في البرلمان، رئاسة الإقليم اضافة إلى ممثلين/ات عن منظمات المجتمع المدني.

٢المرفق ٢

يعـد ممثلـي المنظمـات الدوليـة والخبـراء المحليـين (والخبـراء/ات الدوليين إن استوجب مشـاركتهم) شـركاء أساسـين فـي تشـكيل هـذه اللجنة.

٢,٢,٣. المهام

- الإشراف العام على تنفيذ ومتابعة الاستراتيجية،
- إقرار خطة العمل السنوية بالتنسيق مع جميع الأطراف المعنية،
- تحديد مهام الاطراف الأساسين في تنفيذ خطة العمل،
- تأمين الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الأنشطة حسب خطة العمل،
- متابعة تنفيذ الخطة السنوية في إطار الخطة الاستراتيجية
- عقد اجتماعات نصف سنوية وسنوية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية
- المشاركة في عملية المتابعـة ودعـم التقيـيم دون المشـاركة فيـه لضمان الحياد والموضوعية،
- الاشتراك في وضع استراتيجية جديـدة لتنميـة المـرأة تتـزامن مـع إنتهاء هذه الاستراتيجية،
- متابعة تنفيذ خطة العمل السنوية في إطار الخطة الاستراتيجية

3.3 .المكتب التنفيذي لتنمية المرأة في اقليم كوردستان و تحقيق المساواة

1.3.3. العضوية

يتألف هذا المكتب مـن ممثـل وزارة التخطـيط والماليـة بالاضـافة الـى الخبراء المحليون وتقوده المجلس الأعلى لشؤون المرأة لتنفيذ المهام الموكلة إليه.

٢,٣,٣. المهام

- تبني برنامج تـدريبي لبنـاء القـدرات للمؤسسـات الحكوميـة وغيـر الحكومية لتطبيق الاستراتيجية،

- حشد وكسب التأييد لدعم أنشطة الاستراتيجية،
- إعداد التقارير وتوفير المعلومات التي ستساعد على كتابة التقارير الرسمية الخاصة بالاتفاقيات الدولية وتقارير المتابعة الدورية للبرامج والأنشطة التي تنفذها المؤسسات الحكومية
- وضع خطة العمل السنوية للاستراتيجية، تطوير وتعديل عند الحاجة ورفعها للهيئة الوطنية العليا في إقليم كوردستان لإقرارها،
- تحضير الموازنة الضرورية لتنفيذ الأنشطة المرسومة في خطة العمل ورفعها للهيئة العليا لتأمين المصادر المالية اللازمة لدعم التنفيذ والتنسيق،
- وضع جدول اعمال اللجنة بما في ذلك دورية وتاريخ اجتماعاتها: تعقد المكتب التنفيذي اجتماعات شهرية ونصف شهرية لغرض متابعة وتقييم سير الأنشطة والفعاليات المقررة في الاستراتيجية بعد اقراراها.
- إعداد التقارير الخاصة بالتنفيذ والمتابعة الدورية للبرامج والأنشطة في إطار الخطط القطاعية (المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني) في إقليم كوردستان.

المرفقات

المرفق الأول
من التحليل وتحديد سلسلة النتائج
إلى مصفوفة النتائج

مصفوفة النتائج[1]

بعد ١٠ سنوات، ستكون المرأة الكوردستانية متمكنة من التمتع بحقوقها الإنسانية

المحصلات/النواتج	المخرجات
المحصلة الأولى١: بيئة قانونية وتشريعية تتماشى مع مبادئ حقوق الأنسان والمعاهدات الدولية	مخ١,١. مسودة قوانين/إجراءات معتمدة لإزالة جيوب التمييز ضد المرأة وتحقيق المساواة رجل-امرأة، بما فيها حقوق النساء من الاقليات الدينية الاخرى.
	مخ١,١. المؤسسات الحكومية المتخصصة مؤهلة من أجل تطبيق القوانين والقرارات الخاصة بحقوق المرأة
	مخ١,٣. تحالفات مبنية لحشد الدعم من أجل اعتماد الأطر القانونية/الإجرائية المقترحة
المحصلة الثانية ٢ : سياسة تعليمية نوعية معتمدة تطبق مساواة النوع الاجتماعي معتمدة	مخ٢,١. إجراءات مقترحة لسد النقص ومراعاة احتياجات البنات في مدارس البنات في المناطق المحرومة والمهمشة وبالذات الأقضية والنواحي وفي الريف
	مخ٢,٢. قدرات الكوادر التعليمية معززة من أجل إدماج النوع الاجتماعي وحقوق الانسان في البرامج والمناهج التعليمية.
	مخ٢,٣. برنامج مطور لاستحداث أقسام متخصصة في الدراسات النسوية والنوع الاجتماعي في الجامعات الحكومية والأهلية.
	مخ٢,٤. مستوى وعي الرأي العام معزز حول إجبارية ومجانية التعليم من منظور قانوني وحقوقي

[1] Results matrix

المحصلة الثالثة ٣: سياسة للصحة الإنجابية عبر مراحل الحياة معتمدة/مفعلة في اقليم كوردستان	مخ٣,١. أولويات وثيقة الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية لعام ٢٠١١- ٢٠١٥ مستحدثة بما في ذلك من منظوري النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان
	مخ٣,٢. قدرات مقدمي الخدمات معززة في(٤) مكونات من الصحة الإنجابية(على الأقل).
	مخ٣,٣. التغطية بخدمات الصحة الإنجابية مكيفة لمقاييس منظمة الصحة العالمية موسعة في مراكز الصحة الإنجابية.
	مخ٣,٤. حملة وطنية منفذة لتوعية وتثقيف الأسر والنساء حول أهمية خدمات الصحة الإنجابية عبر القنوات الثقافية والاعلام المرئية-المسموعة والمقروءة والشبكات الاجتماعية
المحصلة الرابعة ٤: نسبة تواجد المرأة في سوق العمل مرتفعة من ١٢,٩ % إلى ٢٣%	مخ٤,١. تعديلات التشريعات والقوانين الخاصة بالعمل والتقاعد ة الإنجاب المقترحة لإعطاء الحوافز التشجيعية للمرأة/تم تعديلها
	مخ٤,٢. زيادة قدرات النساء والمؤسسات والجمعيات النسوية مبنية فنيا لتعزيز دخولهن في سوق العمل، في القطاع العام والقطاع الخاص.
	مخ٤,٣. قدرات المرأة الريفية مطورة لتمكينها اقتصاديا واجتماعيا على المستوى الفني والمؤسساتي.
	مخ٤,٤. حملة منفذة وتحالفات مبنية مع منظمات واتحادات ومؤسسات مهنية من أجل ضمان مشاركة النساء في العضوية فيها و إدارتها.
	مخ٤,٥ زيادة قدرات المراة كوردستانية في مجال اتاحة الفرص لاكمال الدراسات العليا من خلال الاستفادة من برنامج الحكومة حول بناء القدرات.
المحصلة الخامسة ٥ : مستوى مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار وبناء السلام.	مخ٥,١. استنادا لقرار مجلس الامن ١٣٢٥، إجراءات قانونية وتشريعية وتدابير إدارية مقترحة لرفع عدد النساء في مواقع وضع السياسات وصنع القرار بنسبة لا

	تقل عن ٤٠% في المجالس المنتخبة والمؤسسات الحكومية، ولاتقل عن ٤٥% في الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني.
	مخ٥,٢. قدرات ومهارات المرأة مبنية على التمكين الذاتي والقيادة.
	مخ٥,٣. مستوى وعي مرتفع لمجتمع والنساء حول أهمية حقوقهن في إشغال المناصب القيادية.
٣. المحصلة السادسة ٦: المؤسسات التي تعنى بشؤون المرأة مدعمة بموارد وصلاحيات تسمح لها بأداء مهامها بالفعالية المؤثرة على التغيير.	مخ٦,١. المجلس الأعلى لشؤون المرأة يتمتع بصلاحيات وموارد مادية وبشرية مناسبة.
	مخ٦,٢. مسودة إطار وإجراءات مقترحة لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي في التخطيط التنموي والموازنة في الوزارات المختلفة.
	مخ٦,٣. منهاج إدماج ومأسسة النوع الاجتماعي مطور لبناء قدرات في كافة الوزارات.
	مخ٦,٤. خطة إعلامية معتمدة تعزز مبادئ المساواة وازالة التمييز ضد المرأة ومبدأ مشاركة المرأة في الحياة العامة والخاصة.

المرفق الثاني
من مصفوفة النتائج إلى تحديد دور الشركاء و الفئات المستهدفة

بعد ١٠ سنوات، ستكون المرأة الكوردستانية متمكنة من التمتع بحقوقها الإنسانية

المحصلات	**المحصلة الأولى١: بيئة قانونية وتشريعية تتماشى مع مبادئ حقوق الأنسان والمعاهدات الدولية**
المخرجات	مخ١,١. مسودة قوانين/إجراءات معتمدة لإزالة جيوب التمييز ضد المرأة وتحقيق المساواة رجل-امرأة، بما فيها حقوق النساء من الاقليات الدينية الاخرى.
	مخ١,٢. المؤسسات الحكومية المتخصصة مؤهلة من أجل تطبيق القوانين والقرارات الخاصة بحقوق المرأة
	مخ١,٣. تحالفات مبنية لحشد الدعم من أجل اعتماد الأطر القانونية/الإجرائية المقترحة
دور الشركاء	التصور والتخطيط على مستوى الإقليم وفي كل قطاع معني والتمويل والتنفيذ مع المتابعة والتقييم حسب الخطة فيما يخص النتائج المرسومة في الميدان وأثرها على الفئة المستهدفة المجلس الأعلى بالتعاون والتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية والمنظمات الشريكة وبالذات وزارة العدل
الفئات المستهدفة مؤسسي	السلك القضائي والمحامين/ات، الخبيرات والخبراء البرلمان، مجلس الوزراء المنظمات الحقوقية غير الحكومية متخذي القرار على المستوى المتوسط المؤسسات الاعلامية والمراكز الثقافية
المصدر الممول	الحكومة ، الشركاء الدوليين ، الممولين المحليين

المحصلات	**المحصلة الثانية: سياسة تعليمية نوعية معتمدة تطبق مساواة النوع الاجتماعي**
المخرجات	مخ ٢,١. إجراءات مقترحة لسد النواقص ومراعاة احتياجات البات في مدارس البنات و في المناطق المحرومة والمهمشة وبالذات الأقضية والنواحي وفي الريف.
	مخ ٢,٢. قدرات الكوادر التعليمية بما فيها التعليم العالي معززة من أجل إدماج النوع الاجتماعي وحقوق الانسان في البرامج والمناهج التعليمية.
	مخ ٢,٣. برنامج مطور لاستحداث أقسام متخصصة في الدراسات النسوية والنوع الاجتماعي في الجامعات الحكومية والأهلية.
دور الشركاء	التصور والتخطيط على مستوى الإقليم وفي كل قطاع معين والتمويل والتنفيذ مع المتابعة والتقييم حسب الخطة فيما يخص النتائج المرسومة في الميدان وأثرها على الفئة المستهدفة المجلس الأعلى لشؤون المرأة بالتعاون والتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية والمنظمات الشريكة أي وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وزارة التخطيط والمالية
الفئات المستهدفة **مؤسسي**	الفتيات والنساء البرلمان، مجلس الوزراء المدارس والجامعات السلطات الادارية المحلية الجمعيات النسائية والمنظمات الحقوقية وسائل الإعلام والمؤسسات الثقافية الخبراء والخبيرات
المصدر الممول	الحكومة ، الشركاء الدوليين ، الممولين المحليين

المحصلات	**المحصلة الثالثة٣: سياسة للصحة الإنجابية عبر جميع مراحل الحياة معتمدة/مفعلة في اقليم كردستان**
المخرجات	مخ٣,١. أولويات وثيقة الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية لعام ٢٠١١- ٢٠١٥ مستحدثة بما في ذلك من منظوري النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان
	مخ٣,٢ التغطية بخدمات الصحة الإنجابية مكيفة لمقاييس منظمة الصحة العالمية موسعة في مراكز الصحة الإنجابية.
	مخ٣,٣. قدرات مقدمي الخدمات معززة في (٤) مكونات من الصحة الإنجابية (على الأقل)
	مخ٣,٤. حملة وطنية منفذة لتوعية وتثقيف الأسر والنساء حول أهمية خدمات الصحة الإنجابية عبر القنوات الثقافية والإعلامية المرئية-المسموعة والمقروءة والشبكات الاجتماعية.
دور الشركاء	التصور والتخطيط على مستوى الإقليم وفي كل قطاع معن والتمويل والتنفيذ مع المتابعة والتقييم حسب الخطة فيما يخص النتائج المرسومة في الميدان وأثرها على الفئة المستهدفة المجلس الأعلى بالتعاون والتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية و المنظمات الشريكة أي وزارة التربية و وزارة التعليم العالي و البحوث العلمية و وزارة التخطيط والمالية
الفئات المستهدفة **مؤسسي**	النساء والرجال الشباب من الجنسين البرلمان، مجلس الوزراء المنظومة الصحية بفروعها وتخصصاتها مقدمو/ات الخدمات الصحية الخبراء والخبيرات الجمعيات النسائية والمنظمات الحقوقية والمهنية (الصحة، تنظيم الأسرة، الإيدز)...

	المؤسسات الاعلامية والثقافية
المصدر الممول	الحكومة الشركاء الدوليين الممولين المحليين

المحصلات	**المحصلة الرابعة: نسبة تواجد المرأة في سوق العمل مرتفعة من ١٢،٩% الى٢٣%**
المخرجات	مخ٤,١. تعديلات التشريعات والقوانين الخاصة بالعمل والتقاعد والاستثمار لضمان مشاركة اكبر للنساء في السوق العمل (نظام الكوتا في العمل في قطاع العام)
	مخ٤,٢. بناء قدرات النساء والمؤسسات والجمعيات النسوية مبنية فنيا لتعزيز دخولهن في سوق العمل، في القطاع العام والقطاع الخاص، المقترحة.
	مخ٤,٣. بناء قدرات المرأة الريفية مطورة لتمكينها اقتصاديا واجتماعيا على المستوى الفني والمؤسساتي
	مخ٤,٤. حملة منفذة وتحالفات مبنية مع منظمات واتحادات ومؤسسات مهنية من أجل ضمان مشاركة النساء في العضوية وادارتها.
	مخ ٤,٥ ضمان استفادة المراة الكوردستانية من برنامج الحكومة حول بناء القدرات لاكمال الدراسات العليا عن طريق الإستفادة من البرنامج الحكومية حول التمكين
دور الشركاء	التصور والتخطيط على المستوى الإقليم وفي كل قطاع معن والتمويل والتنفيذ مع المتابعة والتقييم حسب الخطة فيما يخص النتائج المرسومة وأثرها على الفئة المستهدفة المجلس الأعلى بالتعاون والتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية و المنظمات الشريكة أي وزارة التربية و وزارة التعليم العالي و البحوث العلمية،

	ووزارة التخطيط والمالية
الفئات المستهدفة **مؤسسي**	النساء والرجال الشباب من الجنسين البرلمان، مجلس الوزراء المؤسسات المهنية والتدريبية مؤسسات الإقراض الجمعيات النسائية والمنظمات الحقوقية والمهنية والنقابات)... الخبراء والخبيرات
المصدر الممول	الحكومة الشركاء الدوليين الممولين المحليين

المحصلات	**المحصلة الخامسة٥: نسبة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار لوضع السلام**
المخرجات	مخ٥,١. استنادا لقرار مجلس الامن ١٣٢٥، إجراءات قانونية وتشريعية وتدابير إدارية مقترحة لرفع عدد النساء في مواقع وضع السياسات وصنع القرار بنسبة لا تقل عن ٤٠% في المجالس المنتخبة والمؤسسات الحكومية، ولاتقل عن ٤٥% في الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني.
	مخ٥,٢. بناء قدرات ومهارات المرأة مبنية في التمكين الذاتي والقيادة.
	مخ٥,٣. مستوى وعي مرتفع لمجتمع ونساء حول أهمية حقوقهن في إشغال المناصب القيادية.
دور الشركاء	التصور والتخطيط على مستوى الإقليم وفي كل قطاع معن والتمويل والتنفيذ مع المتابعة والتقييم حسب الخطة فيما يخص النتائج المرسومة في الميدان وأثرها على الفئة المستهدفة المجلس الأعلى بالتعاون والتنسيق مع القطاعات

	الوزارية المعنية و المنظمات الشريكة أي وزارة التربية و وزارة التعليم العالي و البحوث العلمية، ووزارة التخطيط والمالية
الفئات المستهدفة	الاحزاب السياسية
مؤسسي	المنظمات الحقوقية غير الحكومية
	متخذي القرار على المستوى المتوسط
	الخبيرات والخبراء
المصدر الممول	الحكومة
	الشركاء الدوليين

المحصلات	**المحصلة السادسة٦: المؤسسات التي تعنى بشؤون المرأة مدعمة بموارد وصلاحيات تسمح لها بأداء مهامها بالفعالية المؤثرة على التغيير.**
المخرجات	مخ٦,١. المجلس الأعلى لشؤون المرأة يتمتع بصلاحيات وموارد مادية وبشرعية مناسبة.
	مخ٦,٢. مسودة إطار وإجراءات مقترحة لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي في التخطيط التنموي والموازنة في الوزارات المختلفة.
	مخ٦,٣. منهاج إدماج ومأسسة النوع الاجتماعي مطور لبناء قدرات كل الوزارات.
	مخ٦,٤. خطة اعلامية معتمدة تعزز مبادئ المساواة وازالة التمييز ضد المرأة ومبدأ مشاركة المرأة في الحياة العامة.
دور الشركاء	التصور والتخطيط على مستوى الإقليم وفي كل قطاع معني والتمويل والتنفيذ مع المتابعة والتقييم حسب الخطة فيما يخص النتائج المرسومة في الميدان وأثرها على الفئة المستهدفة المجلس الأعلى بالتعاون والتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية و المنظمات الشريكة أي وزارة التربية و وزارة التعليم العالي و البحوث العلمية،

	ووزارة التخطيط والمالية.
الفئات المستهدفة مؤسسي	النساء في جميع مراحل حياتهن وأين ما وجدن البرلمان والقطاعات الوزارية المعنية الأحزاب السياسية المنظمات الحقوقية غير الحكومية متخذي القرار على المستوى المتوسط الخبيرات والخبراء المؤسسات الاعلامية والثقافية
المصدر الممول	الحكومة الشركاء الدوليين الممولين المحليين

المرفق الثالث

من مصفوفة النتائج إلى تحديد إطار المتابعة والتقييم

المحصلات/النواتج	غ: بعد ١٠ سنوات، المرأة في إقليم كوردستان ستكون متمكنة من التمتع بحقوقها الإنسانية
المؤشرات(الخط الأساسي[1])	تحسين ترتيب (كوردستان) وفق دليل الفوارق بين الجنسين نسبة تسرب الفتيات من التعليم قد إنخفضت الى ٨٠%. تخفيض معدل وفيات الأمهات مابين ٢٠١٤-٢٠٢٤ بنسبة ١٥%. تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن (٥) بمقدار الثلث في الفترة ما بين ٢٠١٤-٢٠٢٤ خفض معدل الفقر بين النساء من ١٠% الى ٣% خلال مدة الاستراتيجية خفض معدل البطالة بين النساء من.٤ ٣٤% الى ١٠% أي بمقدار الثلث خلال مدة الاستراتيجية ٢٠١٤-٢٠٢٤
مصادر التأكد[2]	التقارير الدولية والإقليمية المسوحات وقواعد المعلومات الوطنية والقطاعية
الأخطار والفرضيات[3]	توفر الإدارة السياسية والمجتمعية الداعمة لتطوير وتمكين المرأة الكردستانية. الاتجاهات الدولية والسياسات الوطنية الخاصة بحقوق المرأة الإنسانية المفعول الايجابي المحتمل على التنمية توفر الموارد المالية والبشرية الكافية لتنفيذ محصلات ومخرجات الاستراتيجية تدهور الاستقرار السياسي تغيير سلم الأوليات على مستوى الإقليم لأسباب داخلية أو خارجية

[1] BASELINE
[2] SOURCES OF VERIFICATION
[3] **RISKS &ASSUMPTIUNS**

المحصلة الأولى ١: بيئة قانونية وتشريعية تتماشى مع مبادئ حقوق الأنسان والمعاهدات الدولية	
المؤشرات(الخط الأساسي)	عدد القوانين المعتمدة تضمن عدم التمييز ضد المرأة والمساواة رجل-إمراه (مكافحة الاتجار بالبشر وقانون مكافحة الدعارة، الضمان الاجتماعي، تعدد الزوجات والميراث) منع عقد زواج السكان في اقليم كوردستان في محاكم خارج الاقليم من اجل الحد من ظاهرة تعدد الزوجات منع عقد الزواج والطلاق خارج المحاكم عدد نصوص قانونية منشورة في الجريدة الرسمية محكمة مختصة بالعنف الاسري في كافة محافظات الإقليم ارتفاع مستوى المؤيدين/ات لحقوق المرأة الإنسانية ارتفاع عدد النساء المستعدات للمطالبة بحقوقهن عدد شكاوي النساء أمام المحاكم للمطالبة بحقوقهن
مصادر التأكد	الوثائق الوطنية والدولية الخاصة بالقوانين وحقوق الإنسان الجريدة الرسمية تقارير الحكومة/البرلمان المقالات الصحفية
الأخطار والفرضيات	البرلمان وحكومة اقليم كوردستان يأخذان بنظر الاعتبار الملاحظات والانتقادات التي توجه لهم من قبل المنظمات الدولية وهيئات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان وجود منظمات وجتمع مدني ومنظمات نسائية نشطة للضغط على البرلمان وجود جهات حكومية وغير حكومية تقدم مسودة القوانين لضمان تحقيق المساواة وعدم التمييز للنساء وجود رغبة من قبل فئات من المجتمع لارتقاء كوردستان الى مستوى الدول المتطورة والديمقراطية في العالم صعوبة اقناع رئاسة البرلمان بوضع مسودة القوانين المناصرة للمرأة في أولوية اجندتها

	وجود بعض الأعضاء في البرلمان الذين لا يقتنعون بقضايا المساواة بين الرجل والمرأة وجود خلافات سياسية بين الكتل البرلمانية وخاصة المعارضة والسلطة الرافضين لبعض المشاريع التي تقدم من قبل الطرف الآخر. عدم تقبل جزء من الوسط الديني للقوانين الجديدة الصادرة لصالح المرأة واعاقة تطبيقها ونظرتهم لها كونها تحد من صلاحياتهم

مخ١,١. مسودة قوانين/إجراءات معتمدة لإزالة جيوب التمييز ضد المرأة	
المؤشرات(الخط الأساسي)	# القوانين التي تمت مراجعتها # مسودات القوانين التي تم تحضيرها # المؤسسات التي تم اطلاعها على المسودات لائحة اعتماد الوثيقة (% أعضاء التحالف ومن الخبراء/ات في المجال) الوثيقة لمشروع القانون/الإجراء المعتمد فنيا واستراتيجيا # الحلفاء الذين صادقوا على المسودات/الاصلاحات المقترحة
مصادر التأكد	وثائق القوانين المقترحة تقارير الاجتماعات
الأخطار والفرضيات	امكانية اجراء تعديلات على القوانين حسب الظروف الإجتماعية دعم المنظمات الدولية والمحلية للمؤسسات التشريعية والتنفيذية في اقتراح القوانين المساندة للمرأة هناك تجربة عمل مشترك بين النساء في مختلف الاحزاب السياسية في السابق توفر الخبرات الفنية والموارد المالية اللازمة. وقوف القوى الظلامية وبعض رجال الدين ضد التعديلات باعتبارها ضد الشريعة الاسلامية صعوبة قبول الرجال بمبدأ المنافسة بينهم وبين النساء

	داخل الأحزاب السياسية

مخ١,٢. المؤسسات الحكومية المتخصصة مؤهلة من أجل تطبيق القوانين والقرارات الخاصة بحقوق المرأة	
المؤشرات(الخط الأساسي)	# نوعية المؤسسات المؤهلة # لوائح وأطر التطبيق # قضايا خاصة بحقوق المرأة التي تعرض للمعالجة
مصادر التأكد	
الأخطار والفرضيات	بداية تشكيل محكمة مختصة بقضايا العنف الأسري في بعض المحافظات وجود مؤسسة حكومية مختصة بقضايا المرأة تعمل على التنسيق بين الجهات ذات العلاقة لتنفيذ القوانين استعداد منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية للتنسيق مع المؤسسات الحكومية لتنفيذ القوانين ضعف استيعاب أهمية تنفيذ هذه القوانين لتنمية وتطوير المجتمع من قبل بعض الجهات التنفيذية ذات الصلاحية سهولة التحايل على القانون بسبب ضعف آليات عملية للمراقبة والتفتيش لمنع عقد الزواج خارج محاكم الاقليم كخطوة للحد من تعدد الزوجات قلة الكوادر القانونية والقضاة المؤهلين والمؤمنين لهذا التغيير نقص المصادر المالية الكافية للعمل على تنفيذ هذه القوانين

مخ١,٣. تحالفات مبنية لحشد الدعم من أجل اعتماد الأطر القانونية/الإجرائية المقترحة	
المؤشرات(الخط الأساسي)	# التحالفات المبنية وعدد المنظمات المنخرطة فيها. لائحة أعضاء التحالف/ات وثيقة النظام الداخلي واعتماد أهداف الحملة وثيقة خطة العمل لجنة التنسيق بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني لتوعية المجتمع بقانون المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق النساء خطة عمل لتوعية المجتمع بالحقوق القانونية للمرأة
مصادر التأكد	تقارير الاجتماعات المقالات الصحفية
الأخطار والفرضيات	خبرة التنسيق بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وجود مؤسسات اعلامية كثيرة وتوفر امكانية لاستغلالها لقضايا النوع الاجتماعي وجود مؤسسة حكومية خاصة بشؤون المرأة الحصول على تأييد منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والقطاعات الأخرى. عدم تخصيص ميزانية كافية تركز برامج التوعية لمنظمات المجتمع المدني في مراكز المدن بشكل اكبر رفض بعض المنظمات والأحزاب السياسية للدخول في التحالفات.

المحصلة الثانية٢: سياسة تعليمية نوعية معتمدة تطبق مساواة النوع الاجتماعي معتمدة	
المؤشرات(الخط	سياسة تعليمية ذات أسس مدنية قائمة على المبادئ

الأساسي)	الديمقراطية وحقوق الانسان مناهج تعليمية وتربوية مراعية لمساواة النوع الاجتماعي في كافة المراحل الدراسية # المدارس الجديدة في الأقضية والنواحي والمناطق الريفية # البنات المستفيدات من منح دراسية إجراءات تمييز ايجابي مدعمة في التوجيه الوظيفي والمهني للفتيات للالتحاق بالدراسات العليا العلمية والتقنية بنسبة ٤٠%. % من الطلبات في التخصصات الفنية والعلمية % التحاق البنات إلى البنين في مراحل التعليم الثانوي انخفاض معدل أمية النساء والبنات بصورة جيدة
مصادر التأكد	لوائح وزارة التعليم الاحصاءات والتقارير الدولية والإقليمية والوطنية المسوحات وقواعد المعلومات الوطنية والقطاعية
الأخطار والفرضيات	وجود قانون التعليم الالزامي الذي يمكن تعديله ليشمل المرحلة الإعدادية ايضا انخفاض ظاهرة عدم الالتحاق والتسرب المدرسي في المجتمع الكردستاني اهتمام حكومة اقليم كوردستان بقطاع التربية والتعليم وتبنيها لبعض التعديلات في المناهج الدراسية في الأعوام السابقة. توفر المدارس الكافية لاستيعاب البنات في التعليم الثانوي. توفر الموارد المالية الكافية لبناء المدارس الجديدة وتوفير الموارد الأخرى (وسائل النقل، منح دراسية...). وجود منظمات وهيئات مدافعة عن حقوق المرأة والطفلة في الإقليم. لا تشكل تسرب البنات من المدارس أولوية في اهتمام ضعف وعي الأسر لأهمية تعليم البنات إكمال دراستهن عدم تمكين البنات لفرض رغبتهن في التعليم تفشي ظاهرة الزواج المبكر

	صعوبة الاستجابة للسياسة الجديدة والالتزام بها من قبل المؤسسات التعليمية والتربوية عدم التعاون من قبل إدارة المدارس و الأساتذة.

مخ٢,١. إجراءات مقترحة لسد النقص ومراعاة احتياجات البنات في مدارس البنات في المناطق المحرومة والمهمشة وبالذات الأقضية والنواحي والارياف	
المؤشرات(الخط الأساسي)	لقد إنخفضت نسبة تسرب البنات من المدرسة في المرحلة الابتدائية والثانوية لائحة الاقتراحات لرفع العقبات أمام التحاق البنات للمدارس وثيقة البحث وخطة عمل لمراعاة احتياجات النوع الاجتماعي العملية والاستراتيجية في التخطيط وبالذات في الأقضية والنواحي والمناطق الريفية مشروع قانون/إجراء لتخصيص منح دراسية للبنات
مصادر التأكد	وثيقة الدراسة التقييمية حول عدد وأسباب تسرب البنات من المدرسة في المرحلة الابتدائية والثانوية وثيقة الاقتراحات مسوحات للغرض
الأخطار والفرضيات	وجود مؤسسات مسؤولة لها القدرة على تحديد احتياجات البنات على نحو دقيق. توفر الموارد المالية الكافية لبناء المدارس الجديدة. عدم تعاون إدارات المدارس في إجراء البحث الميداني لتحديد العقبات أمام التحاق البنات بالمدرسة عدم تعاون إدارات المدارس والمعلمين في تفعيل تلك الإجراءات

مخ٢,٢. قدرات الكوادر التعليمية معززة من أجل إدماج

النوع الاجتماعي وحقوق الانسان في البرامج والمناهج التعليمية.	
المؤشرات(الخط الأساسي)	لائحة أعضاء لجنة الخبراء/ات والاختصاصيين/ات في مجال التربية والتعليم والنوع الاجتماعي عدد مناهج المراجعة لائحة تعديلات المناهج المقترحة عدد أنشطة الدعوة لكسب التأييد، المؤتمرات والحملات الاعلامية لخلق البيئة الملائمة لدعم التعديلات وثائق مناهج حقوق الإنسان والتربية المدنية والتربية الوطنية المعدلة عدم التمييز بين الجنسين وتقبل الاخر برنامج التدريب (محتوى وجدول) عدد الدورات التدريبية للكوادر التعليمية # الكوادر التعليمية المؤهلة حول المفاهيم الاساسية النوع الاجتماعي للحقوق الانسانية للمرأة ومهارات الإدماج
مصادر التأكد	المناهج الدراسية تقييم احتياجات الكوادر التعليمية تقييم مهارات الادماج ما بعد التدريب تقييم قبلي وبعدي لعينة من المدارس (الأسرة التعليمية، الإدارة والتلاميذ)
الأخطار والفرضيات	وجود التنسيق بين المجلس الأعلى للمرأة ووزارة التربية وعدد من المنظمات الدولية والمحلية المعنية للعمل على اجراء التعديلات. وجود منهج حقوق الانسان والتربية المدنية ضمن المناهج التعليمية في الاقليم النتائج الإيجابية للمدارس الخاصة والنموذجية ذات التعليم النوعي حسب المقاييس الدولية يحفز على التغيير والتعديل للمناهج. صعوبة الاستجابة لبرنامج بناء القدرات والالتزام بإدماج النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان

	ضعف تعاون إدارات المدارس والمعلمين في المساهمة في البرامج التدريبية وإدماج المعلومات والمهارات في تعليمهم وممارساتهم. عدم القدرة على تدريب كافة الكوادر التعليمية قلة الكوادر المتخصصة للتدريب في مجال النوع الاجتماعي نقص الخبرات والكفاءات المحلية المتخصصة في وضع المناهج نقص المصادر المالية اللازمة

مخ٢,٣. برنامج مطور لاستحداث أقسام متخصصة في الدراسات النسوية والنوع الاجتماعي في الجامعات الحكومية والأهلية.	
المؤشرات(الخط الأساسي)	لائحة أعضاء اللجنة من وزارة التعليم العالي والمؤسسات العاملة في هذا المجال والمشرفة عليه وثيقة تحديد وتحليل الوضع الخاص بالدراسات المتوفرة والاحتياجات الفنية والمؤسساتية قائمة التجارب الناجحة في المنطقة والدروس المستفادة وثيقة مشروع نموذجي لقسم متخصص في الدراسات النسوية والنوع الاجتماعي خطة عمل لإدماج القسم المتخصص واختباره في الجامعة لمدة ٣ سنوات # الكوادر التدريسية المؤهلة في الجامعات في هذا المجال # الطلبة الذين يشاركون في برنامج بناء القدرات في اكمال دراستهم في مجال النوع الاجتماعي في الجامعات العلمية
مصادر التأكد	دراسات أولية حول البحوث والدراسات الخاصة بالمرأة والنوع الاجتماعي والجامعات المعنية استقصاء للتجارب الناجحة والدروس المستفادة
الأخطار والفرضيات	الاهتمام في إقليم كردستان وفي والعالم ككل بقضايا المرأة والنوع الاجتماعي لعلاقتها مع حقوق الإنسان و تأثيرها على التنمية ومحورتيها بالنسبة للعلوم الإنسانية والاجتماعية والأنثروبولوجية وغيرها

	تجارب بسيطة في هذا المجال في عدد قليل من الجامعات عدم تعاون إدارات الجامعات والأساتذة في المساهمة في الإصلاحات المقترحة نقص المصادر المالية والبشرية والفنية اللازمة تركيز الجامعات الاهلية على فتح الاقسام التي تتطلبه سوق العمل

مخ٢,٤. مستوى وعي الرأي العام معزز حول إجبارية ومجانية التعليم من منظور قانوني وحقوقي	
المؤشرات(الخط الأساسي)	مواد إعلامية حول إجبارية ومجانية التعليم من منظور قانوني وحقوقي. % المستهدفين/ت من الأنشطة التوعوية من ضمن الفئات المعنية عدد ممثلي/ات السلطات في الاقليم بما في ذلك في قطاع التربية الذين ساهموا في الحملة مستوى إدراك أهمية تعليم البنات
مصادر التأكد	دراسات أولية حول معرفة الجمهور الواسع الخاصة بالحق في التعليم وإجبارية ومجانية التعليم دراسات نهائية لقياس التغيير في مستوى الوعي
الأخطار والفرضيات	إدراك الطالبات وأسرهن باهمية مجانية التعليم والقدرة على المطالبة بها. عدم تقبل السياسة الجديدة من قبل بعض الاطراف المتطرفة والمتخلفة والمعتقدات الاجتماعية السائدة في المجتمع

المحصلة الثالثة ٣. سياسة للصحة الإنجابية عبر مراحل الحياة معتمدة/مفعلة في اقليم كوردستان	
المؤشرات(الخط الأساسي)	الاستراتيجية الوطنية لصحة الأم والطفل والصحة الانجابية لعام ٢٠١١-٢٠١٥ معتمدة كمنهاج عمل استراتيجي %الولادات تحت إشراف مؤهلين/ات (طبيب-ممرضة- قابلة)

	زيادة نسبة الانفاق الحكومي على الصحة وخصوصا برامج الصحة الإنجابيةً معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة من٥٠%إلى٧٠% ومصدر الحصول من المراكز الصحية الحكومية من ٤,٧% الى ٢٥%
مصادر التأكد	لوائح وزارة الصحة الاحصاءات والتقارير الدولية والإقليمية والوطنية مسوحات للغرض
الأخطار والفرضيات	وثيقة الاستراتيجية طورت من طرف خبراء وطنيين ودوليين بناء على نتائج المسح الميداني وهي وافية تقريبا لجميع متطلبات المرأة بدعم المنظمات الدولية تواجد المجلس الأعلى لشؤون المرأة منظمات المجتمع المدني المهتمة بهذه القضايا توفر الموارد المادية والبشرية الكافية لتنفيذ الاستراتيجية ارتفعت نسبة الإنفاق على قطاع الصحة من إجمالي الإنفاق الحكومي من % 4.97 لعام 2008 إلى % 5.77 لعام٢٠١٢، ولكن تبقى التخصيصات بكل الأحوال قليلة نسبياً وغير كافية بالمقارنة مع توصيات منظمة الصحة العالمية التي تشير إلى أن البلدان النامية تنفق حوالي 34 دولار أمريكي لكل فرد في مجال العناية الصحية. عدم تبني بعض الوزارات القطاعية لأنشطة الاستراتيجية وجود اهتمامات واولويات اخرى عدم زيادة التخصيصات المالية السنوية في الموازنة الاتحادية لتنفيذ الخطة.

مخ٣,١. الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية مستحدثة من منظور النوع الاجتماعي والحقوقي.	
المؤشرات(الخط الأساسي)	مسودة الاستراتيجية معتمدة على برنامج عمل مطور خطة عمل للخدمات
مصادر التأكد	لوائح حكومة الاقليم ووزارة الصحة

الأخطار والفرضيات	ارتكاز الاستراتيجية على مبادئ حقوق الأنسان وحقوق المرأة والطفل كما هو منصوص عليها في المواثيق الوطنية والمعاهدات الدولية ، تواجد منظمات المجتمع المدني عدم تبنى الاستراتيجية صعوبة التطبيق لنقص القدرات الفنية وبعض المعتقدات الخاطئة عدم توفر القدرات البشرية الكفيلة بإجراء التقويم.

مخ ٣,٢. قدرات مقدمي الخدمات معززة في (٤) مكونات من الصحة الإنجابية(على الأقل).	
المؤشرات(الخط الأساسي)	مواد تدريبية وأدلة وتوجيهات للإدماج عدد المراكز الصحية المنخرطين في البرامج. عدد الكوادر الطبية المؤهلين حسب التوزيع الجغرافي بحيث تغطى معظم المراكز الصحية القريبة و البعيدة وثيقة إلزامية عمل المتدربين/ات في المواقع التي تم تدريبهم
مصادر التأكد	
الأخطار والفرضيات	توفر الموارد المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ برامج بناء القدرات. عدد كبير من كليات الطب والمعاهد الصحية في اقليم كوردستان اقسام التدريب والتعليم المستمر في هيكلية الدوائر الصحية تفاعل الكادر الصحي مع برامج بناء القدرات عدم امكانية تدريب العدد الكافي مقدمي الخدمات خاصة في المناطق البعيدة عدم الاستجابة للمشاركة فى الدورة التدريبية من قبل بعض الكوادر الصحية بحجة الادارة او الخبرة نتيجة الخدمة الطويلة تراجع القدرة العملية لخدمات الصحة من قبل العاملين حيث الوضع المهني غير محفّز(مشجع) وخاصة لنساء للعمل في المناطق الريفية و البعيدة. النقص في الملاكات الصحية والطبية و خاصة النسوية في الاطراف و المناطق الريفية والبعيدة

مخ٣,٣. التغطية بخدمات الصحة الإنجابية مكيفة لمقاييس منظمة الصحة العالمية موسعة في مراكز الصحة الإنجابية.	
المؤشرات(الخط الأساسي)	عدد المراكز التي استفادت من بناء القدرات في خدمات الصحة الإنجابية

	عدد المراكز التي ادمجت اللوائح وخدمات الصحة الإنجابية. # مراكز الرعاية الصحية الأولية التي تقدم خدمات الصحة الإنجابية, حيث تزايد بصورة ملحوظة إزدياد نسبة النساء الحوامل اللاتي يحصلن على رعاية ما قبل الولادة بنسبة ٥٠-٦٠% % التغطية بخدمات تنظيم الأسرة بنسبة ٦٠% بحلول ٢٠١٥ # المفحوصات للكشف عن سرطان الثدي قد أزداد إلى ثلاثة أضعاف
مصادر التأكد	
الأخطار والفرضيات	توفر الإمكانات الفنية والمادية مع دعم منظمات الأمم المتحدة المتخصصة (صندوق الامم المتحدة للسكان، منظمة الامم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية) زيادة على دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وجود خطة عمل الاستراتيجية لخمسة أعوام الأولى النقص في المؤسسات (المستشفيات، المراكز الصحية الرئيسية والفرعية) التي تقدم خدمات الصحة عامة والصحة الانجابية بصفة أخص بسبب تدهور البنية الأساسية التحتية للصحة التباين النسبي في توزيع الخدمات الصحية والملاكات الطبية المتخصصة بين الحضر والريف (مركز المحافظة و الأطراف) نقص في التجهيزات ووسائل عمل برامج الصحة الإنجابية بسبب الإمداد المحدود أو المنقطع للأدوية الأساسية والمعدات الضرورية لتقديم الخدمات_في المراكز الصحية وخاصة التي فيها صالة ولادة المعتقدات والممارسات التقليدية (زواج وحمل مبكر، ضعف الإقبال على خدمات الرعاية ومتابعة الحمل ووسائل منع الحمل الحديثة و اتباع المعالجات الشعبية القديمة). عدم وعي النساء بأهمية الحصول خدمات الصحة الإنجابية.

مخ٣,٤. حملة/ات وطنية منفذة لتوعية وتثقيف الأسر

والنساء حول أهمية الصحة الإنجابية. عن طريق القنوات الإعلامية و الثقافية المرأي و المسموع و المقروء و و مواقع التواصل الإجتماعي	
المؤشرات(الخط الأساسي)	مواد إعلامية تخدم فئات مستهدفة مختلفة وتستعمل قنوات ووسائل متنوعة الموارد اللازمة لقسم التثقيف الصحي لأداء مهامه #، تنوع ونوعية المواد الإعلامية (فوائد تنظيم الأسرة، المعلومات عن أخطار الأمراض المنقولة جنسيا والوقاية منها، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أهمية المتابعة إثر الحمل، الرضاعة الطبيعية، صحة المرأة في جميع مراحل حياتها للوقاية من وفيات الامهات، سرطان الثدي وعنق الرحم...). # حملات التوعية حول الصحة العامة والصحة الانجابية # المستهدفين/ات من الفئات (الرجال، النساء، الشباب...) والمؤسسات (الإعلام، المدرسة...) % النساء المترددات لأول مرة.
مصادر التأكد	
الأخطار والفرضيات	وجود برامج التوعية و التثقيف الصحي العام لتعزيز صحة المرأة تخصيص الموارد اللازمة لتفعيل قسم التثقيف الصحي وجود عدد كبير من وسائل الإعلام والصحف و المجلات ومنظمات المجتمع المدني واحتمال تفاعلها مع الحملة. وجود قنوات إعلامية حكومية ضعف مشاركة منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام الناجم عن ضعف الوعي الصحي. تكاليف الإنتاج الإعلامي التوعوي وعدم توفر الموارد والامكانيات في الوزارة استمرار تمسك المجتمع بالقيم التقليدية حول الإنجاب واالزواج.

المحصلة الرابعة ٤: نسبة تواجد المرأة في سوق العمل مرتفعة من١٢,٩% إلى٢٣%	
المؤشرات(الخط الأساسي)	عدد القوانين المعتمدة التي توفر الحوافز للمرأة % فرص العمل المفتوحة أمام المرأة تخصيص نسبة ٣٠% للنساء للحصول على فرص العمل ضمن اجمالي فرص العمل المخصصة للمؤسسات الحكومية في الاقليم تخصيص نسبة ٢٥% من برامج بناء القدرات للنساء % النساء المستفيدات من القروض # المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة لصاحبات الأعمال نسبة النساء في القطاع الخاص بعمل محمي وبأجر للواتي يعملن بنك المعلومات حول الفرص المتاحة وكيفيات تمكين المرأة.
مصادر التأكد	لوائح وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الاحصاءات والتقارير الدولية والإقليمية مسوحات للغرض
الأخطار والفرضيات	تحسن أداء الاقتصاد الوطني وزيادة فرص التشغيل في القطاع الخاص الثقافة التقليدية السائدة لعمل المرأة في النشاط الاقتصادي وانخفاض مساهمتها في القطاع الخاص بسبب القيم والتقاليد التي تحدد من ادوارها استمرار التصورات النمطية لدور المرأة وقدرتها على العمل وما ينجر عن ذلك من ممارسات مؤسساتية تفضيل الأسرة لعمل النساء في الوظائف الحكومية. عدم تمكن البنات/النساء من إكمال الدراسة الجامعية أو الدخول في تخصصات يحتاج إليها سوق العمل عدم إقرار مجلس الوزراء/البرلمان مشروعات القوانين والقرارات

مخ٤,١. تعديلات التشريعات والقوانين الخاصة بالعمل والتقاعد والاستثمار مقترحة لمنح حوافز تشجيعية للمرأة.	
المؤشرات(الخط الأساسي)	عدد القوانين التي تمت مراجعتها. عدد مسودات القوانين التي تم تحضيرها عدد المؤسسات التي تم اطلاعها على المسودات لائحة اعتماد الوثيقة (% أعضاء التحالف ومن الخبراء/ات في المجال) لمشروع القانون/الإجراء المعتمد فنيا واستراتيجيا
مصادر التأكد	القوانين والأنظمة لوائح وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الاحصاءات والتقارير الدولية والإقليمية والوطنية مسوحات للغرض
الأخطار والفرضيات	توفر الموارد البشرية والمالية لإجراء عملية المراجعة. عدم استجابة الشركاء وممثلي المؤسسات الاقتصادية والنقابات لنتائج المراجعة والاصلاحات المقترحة

خ٤,٢. قدرات من النساء والمؤسسات والجمعيات النسوية مبنية فنيا لتعزيز دخولهن في سوق العمل، في القطاع العام والقطاع الخاص.	
المؤشرات(الخط الأساسي)	برامج تدريب متنوعة (التكنولوجيا الحديثة في ادارة الاعمال، تطوير المنتوجات والتسويق والاتصال...) حقائب تدريب وأدلة متخصصة لتأسيس مشاريع اقتصادية بأحجام متنوعة # المؤسسات والجمعيات النسوية قادرة على تدريب النساء عدد النساء المؤهلات للدخول في سوق العمل عدد النساء ذوات الاحتياجات الخاصة المؤهلات على الأعمال المناسبة لقدراتهن ارتفاع عدد النساء المتخصصات في المجالات المختلفة مسودة تصميم المشاريع الاقتصادية

	عدد المشاريع المقترحة للتمويل عدد الدوريات والمنشورات الخاصة بالمرأة
مصادر التأكد	الدراسات والاحصائيات المتوفرة احصاءات وبيانات لأغراض البحوث (الايجابية والسلبية) قائمة الجمعيات والمؤسسات المتخصصة المسوحات وجمع الاحصاءات الميدانية
الأخطار والفرضيات	وجود مؤسسات وجمعيات متخصصة توفر الموارد المالية والبشرية لتنفيذ برامج بناء القدرات. وجود خبراء وخبيرات ضعف وعي المرأة بحقوقها الاقتصادية والمهنية نقص الوعي لدى المستفيدات بأهمية هذه البرامج وعدم استجابة الفتيات والنساء لعملية بناء القدرات ودورات التدريب والتأهيل والدراسة. عدم استجابة الوزارات المعنية في تنفيذ برامج بناء القدرات.

مخ٤,٣. قدرات المرأة الريفية مطورة لتمكينها اقتصاديا واجتماعيا على المستوى الفني والمؤسساتي.	
المؤشرات(الخط الأساسي)	حقائب تدريب وأدلة متخصصة لتأسيس مشاريع اقتصادية تتماشى وسياق الريف وخصوصياته وموارده # المؤسسات والجمعيات النسوية قادرة على تدريب النساء عدد النساء المؤهلات للدخول في سوق العمل برنامج التثقيف بالقوانين والتشريعات الخاصة بحقوق المرأة والعمل والمجال الاقتصادي وكيفية الاستفادة منها برامج توعية للمرأة ذات الدخل المنخفض والفقيرة وخاصة في المناطق الريفية حول الفرص المتاحة والدعم والمساندة عدد الدوريات والمنشورات الخاصة بالمرأة
مصادر التأكد	الدراسات والاحصائيات المتوفرة دراسات لتحديد وتقييم احتياجات المرأة الريفية

	مسوحات لتحقيق الغرض
الأخطار والفرضيات	توفر الخبرة والموارد اللازمة لإدماج قضايا النوع الاجتماعي في الوزارات. تلكؤ الإرادة السياسية لإنجاز عملية الدمج وتبني منظور النوع الاجتماعي في هذه الوزارات.

مخ٤,٤. حملة منفذة وتحالفات مبنية مع منظمات واتحادات ومؤسسات مهنية من أجل حث النساء على العضوية فيها والمشاركة في إدارتها.	
المؤشرات(الخط الأساسي)	عدد الأنشطة التوعوية الموجهة للاتحادات والمؤسسات المهنية حول أهمية مشاركة المرأة في المجال الاقتصادي واتخاذ القرار التحالفات المبنية وعدد المنظمات المنخرطة فيها (لائحة أعضاء التحالف/ات) وثيقة النظام الداخلي واعتماد أهداف الحملة وثيقة خطة العمل برنامج التمكين الذاتي والقيادة عدد النساء المؤهلات للعمل في إدارة الاتحادات مستوى وعي النساء والرجال بضرورة مشاركة المرأة في إدارة الاتحادات والمنظمات المهنية عدد النساء العاملات التي عبرن عن نياتهن في الانخراط في الاتحادات والنقابات عدد النساء العاملات التي عبرن عن نياتهن في الترشيح إلى إدارة الاتحادات والمؤسسات المهنية عدد سيدات الأعمال اللواتي عبرن عن شروعهن في العضوية في المجالس المماثلة الاقليمية والعربية والعالمية
مصادر التأكد	الدراسات والاحصائيات المتوفرة قائمة الاتحادات والمؤسسات المهنية دراسات لتحديد وتقييم فجوات واحتياجات المرأة في مجال التمكين الذاتي ومهارات القيادة

	المسوحات وجمع الاحصاءات الميدانية
الأخطار والفرضيات	وجود مؤسسة حكومية خاصة بشؤون المرأة تقاليد التعاون والتنسيق والتنظيم بين الاتحادات والمؤسسات المهنية وجود مؤسسات اعلامية كثيرة وامكانية لفت انتباهها حول هذه القضايا تأييد منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والقطاعات الأخرى. خوف الرجال من تنافس المرأة على مراكزهم القيادية عدم الاهتمام أو الخبرة لدى الاتحادات والمؤسسات المهنية في مجال التنمية والنوع الاجتماعي وحقوق الانسان إذ يتمركز أساسا في الحقوق النقابية والمهنية رفض بعض المنظمات والأحزاب السياسية للدخول في التحالفات. التشدد المجتمعي حول مشاركة المرأة وبالذات في هذا النوع من المنظمات التي غالبا ما تعتبر رجالية

المحصلة الخامسة ٥: ارتفاع مستوى مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار وبناء السلام	
المؤشرات(الخط الأساسي)	قانون الانتخابات يضمن نسبة مشاركة نسبة ٤٠% للنساء في البرلمان ومجالس المحافظات قانون الأحزاب يضمن مشاركة المرأة في صنع القرار بنسبة ٤٠% ٤٠ % (على الأقل) من النساء في المراكز القيادية العليا في السلطة التنفيذية والقضائية ٣٥% (على الأقل) من النساء في اللجنة العليا للحوار مع الحكومة المركزية ٣٥% (على الأقل) من النساء في جميع اللجان المتعلقة بالسلم والأمن القومي نسبة ٤٥% من مقاعد المجالس البلدية المنتخبة للنساء

	عدد النساء في المناصب القيادية بالمحافظات والهيئات الوطنية والمحلية # النساء في الهيئات الإدارية واللجان الخاصة بإدارة شؤون القرى بنسبة ٣٠% نسبة النساء للعمل (كمختار/مجلس المحلة) في المناطق الريفية الى ٢٥% # المراكز الخدمية للأطفال من الحضانات وغيرها لدعم عمل المرأة السياسي ومشاركتها في المناصب القيادية المنتخبة والتنفيذية
مصادر التأكد	لوائح الوظائف العامة والقطاعات والمؤسسات والهيئات المستهدفة بما في ذلك المحافظات الاحصاءات والتقارير الدولية والإقليمية والوطنية مسوحات للغرض
الأخطار والفرضيات	توفر الإرادة السياسية الكافية لزيادة مساهمة المرأة في مواقع صنع القرار. تقبل البرلمان لفكرة توسيع المشاركة للمرأة وإصدار التشريعات المناسبة. تأثير العولمة والانفتاح الحضاري وسهولة السفر إلى خارج الاقليم يؤدي الى فتح الآفاق الثقافية للرجال والنساء تزايد وعي النساء بحقوقهن السياسية التنافس السياسي على مواقع اتخاذ القرار المنظومة القيمية في المجتمع من الاعراف و العادات و التقاليد و المفاهيم التي تحد من ادوار المرأة في الحياة العامة. ضعف إقدام المرأة نفسها للمشاركة السياسية والوصول إلى مواقع صنع القرار بسبب الخلفية الاجتماعية والثقافية لها. صعوبة تنفيذ القوانين التي يتم سنها أو تعديلها الخاصة بمساواة النوع الاجتماعي بسبب المقاومة غير المعلن عنها. رفض الأحزاب والكتل البرلمانية التعاون في تحقيق المزيد من إدماج المرأة في الشأن السياسي. مقاومة النساء أمام التغيير خوفا من العقبات.

مخ٥,١. استنادا لقرار مجلس الامن ١٣٢٥، إجراءات قانونية وتشريعية وتدابير إدارية مقترحة لرفع عدد النساء في مواقع وضع السياسات وصنع القرار	
المؤشرات(الخط الأساسي)	تقرير مراجعة القوانين وتحديد الفجوات لائحة الممارسات والتجارب الجيدة في المنطقة مسودات الإجراءات المعتمدة لرفع مستوى مشاركة المرأة المقترحة
مصادر التأكد	التقارير والقوانين والتشريعات واللوائح الوطنية والاقليمية والدولية
الأخطار والفرضيات	وجود إجراء الكوتا وعدد من القوانين التي تحد من المفاهيم والاعراف التقليدية التي ترسخ التمييز بين الجنسين. وجود منظمات وتحالفات في الاقليم تعمل من أجل القضية وجود تجارب ناجحة في المنطقة وجود كفاءات في التحليل الاستراتيجي ورسم حملات المدافعة عدم تعاون الأحزاب والكتل السياسية في دعم عملية اتخاذ الإجراءات الكفيلة بزيادة المشاركة السياسية للمرأة

مخ٥,٢. قدرات ومهارات المرأة مبنية على التمكين الذاتي والقيادة.	
المؤشرات(الخط الأساسي)	مواد تدريبية وأدلة مطورة حول مهارات القيادة واتخاذ القرار عدد النساء المؤهلات في برامج تنمية القدرات عدد مبادرات النساء للمشاركة في الحياة العامة و في المناصب القيادية % النساء اللواتي عبرن عن نيتهن في الانخراط إلى جمعيات نسوية أو الأحزاب كل ٦ أشهر % النساء اللواتي عبرن عن نيتهن في الدخول إلى الانتخابات

مصادر التأكد	الاحصاءات والتقارير الإقليمية والوطنية قوائم الجمعيات قوائم الأحزاب السياسية القوائم الانتخابية بطاقات الانخراط مسوحات للغرض
الأخطار والفرضيات	وجود مراكز التدريب في بعض المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والجامعات والمعاهد التي تدفع النساء للاستفادة منها توفر الخبرات الفنية الكافية لزيادة قدرات المرأة القيادية وجود جمعيات وأحزاب تساعد على انتقاء الفئة المستهدفة المسؤوليات الأسرية التي تقع على عاتق المرأة بشكل أساسي تنظيم العمل السياسي والعمل المجتمعي في أوقات لا تناسب الأدوار والمهام المتعددة للمرأة

مخ٣,٥. مستوى وعي المجتمع والنساء مرتفع حول أهمية حقوقهن في إشغال المناصب القيادية.	
المؤشرات(الخط الأساسي)	خطة اعلامية تعزز أهمية مشاركة المرأة في الحياة العامة (الوثيقة) مواد إعلامية متنوعة جاهزة وقابلة للنشر والاستعمال # الحملات الإعلامية مكثفة للتوعية حول حقوق المرأة في الانتخاب والترشيح والدفاع عن القضايا ذات المصلحة العامة كالسلم والتنمية والتضامن داخل المجتمع... # مراكز وأندية ثقافية خاصة بالمرأة تعمل على توعية النساء بحقوقهن في المشاركة السياسية واتخاذ القرار عدد الحلقات التوعوية في عدد من قنوات الاتصال والتواصل بما في ذلك الشبكات الاجتماعية عدد الاصدارات والمطبوعات الخاصة بالمرأة عدد القنوات التلفزيونية التي تبث البرامج الخاصة بقضايا المرأة وازالة التمييز ضدها

	عدد المؤسسات من الحكومة والمجتمع المدني التي تستعمل المواد الإعلامية لنفس الغرض
مصادر التأكد	
الأخطار والفرضيات	الوعي المتزايد على مستوى الاقليم والمجتمع حول أهمية مشاركة المرأة على جميع الأصعدة سياسة وزارة الثقافة والشباب التي تؤكد على مراعاة مساواة النوع الاجتماعي في برامجها ونشاطاتها. وجود مؤسسات اعلامية مختلفة في كوردستان يمكن الاستفادة منها وجود نسبة من الاعلاميات التي تهتم بقضايا المرأة وجود مطابع ودور الثقافة الأهلية والحكومية التي تهتم بالشؤون الثقافية العامة العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة التي تعزز الصورة النمطية للمرأة وبالذات تجاه دورها السياسي قلة او في بعض الاحيان عدم وجود مراكز التوعية الاجتماعية الثقافية وجود القنوات التجارية والاهلية لها سياساتها الخاصة غير مضمونة للالتزام بأهداف الاستراتيجية تزايد التيارات المتشددة

المحصلة السادسة ٦: المؤسسات التي تعنى بشؤون المرأة مدعمة بموارد وصلاحيات تسمح لها بأداء مهامها بالفعالية المؤثرة على التغيير.	
المؤشرات(الخط الأساسي)	تشريع قانون المجلس الأعلى لشؤون المرأة تخصيص ميزانية مستدامة للمجلس الاعلى لشؤون المرأة في إقليم كوردستان مركز رصد حالات التمييز على أساس النوع الاجتماعي قرار لإدماج النوع الاجتماعي في التخطيط التنموي في إقليم كردستان قرار لاعتماد الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي في إقليم كردستان تطبق بصفة تدريجية

	إقرار قانون لترسيم مسؤولين/ات على متابعة إدماج النوع الاجتماعي في مؤسسات الدولة عدد وحدات النوع الاجتماعي التي تم تأسيسها في الوزارات
مصادر التأكد	القوانين والتشريعات ذات العلاقة دوليا، إقليميا ووطنيا التوجيهات الدولية في هذا المجال لائحة مهام المجلس بمرجع إلى الضوابط الدولية (اتفاقية سيداو، مؤتمرات فينا، القاهرة وبيجينغ)
الأخطار والفرضيات	وجود منظمات دولية واقليمية متحالفة ومنظمات المجتمع المدني تدعم نشاطات المجلس الاعلى لشؤون المرأة التأسيس الحديث لبورد مراقبة حقوق المرأة في إقليم كوردستان-العراق عدم توافق الكتل البرلمانية على إقرار قانون المجلس الأعلى المرأة. التباس فيما يخص دور المجلس الأعلى للمرأة بعد تأسيس بورد مراقبة حقوق المرأة. تغيير وعدم ثبات الاولويات الخاصة بالمرأة في تنفيذ السياسات للحكومات المتعاقبة

مخ٦,١. المجلس الأعلى لشؤون المرأة يتمتع بصلاحيات وموارد مادية وبشرية مناسبة.	
المؤشرات(الخط الأساسي)	اقرار قانون المجلس الأعلى لشؤون المرأة معتمد ومرفوع للجهات المعنية مشاريع قرارات مأسسة النوع الاجتماعي متفق عليها ومرفوعة للجهات المعنية
مصادر التأكد	القوانين والتشريعات ذات العلاقة دوليا، إقليميا ووطنيا التوجيهات الدولية في هذا المجال
الأخطار والفرضيات	توفر الإرادة السياسية لتأسيس ودعم المجلس الأعلى للمرأة بالصلاحيات والموارد الضرورية معارضة بعض الجهات بما في ذلك الحكومية على إعطاء المجلس الاعلى لشؤون المرأة في الإقليم صلاحية المراقبة والمساءلة حول المساواة وتمكين المرأة من حقوقها و عدم

	التمييز ضدها في المشاركة السياسية و تقليد المناصب عدم تمكن البرلمان من تشريع قانون المجلس الأعلى لشؤون المرأة

مخ٦,٢. مسودة إطار وإجراءات مقترحة لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي في التخطيط التنموي والموازنة في الوزارات المختلفة.	
المؤشرات(الخط الأساسي)	أدلة لإدماج قضايا النوع الاجتماعي في سياسات وبرامج على الأقل في ٣ قطاعات أدلة لتطبيق موازنات النوع الاجتماعي مكيفة مع خصوصية على الأقل في ٣ قطاعات عدد المؤسسات والكوادر القادرة على تطبيق الأدلة نسبة الإحصاءات المقدمة حسب النوع الاجتماعي في كل وزارة من مجموع الإحصاءات المتوفرة.
مصادر التأكد	
الأخطار والفرضيات	توفر الخبرة والموارد اللازمة لإدماج قضايا النوع الاجتماعي في الوزارات. توفر الموارد البشرية والمادية اللازمة لإجراء عملية الدمج وتأسيس وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات.

مخ٦,٣. منهاج إدماج ومأسسة النوع الاجتماعي مطور لبناء قدرات كافة الوزارات	
المؤشرات(الخط الأساسي)	# ممثلي/ات القطاعات التي استفادت من برنامج بناء القدرات (التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية والمالية، الصحة، التعليم، وزارة المرأة، البرلمان) عدد وحدات النوع الاجتماعي التي طورت خطة لإدماج النوع الاجتماعي التقارير الدورية حول اوضاع النساء المؤتمرات السنوية حول قضايا النساء في كوردستان

مصادر التأكد	خطط التنمية الوطنية والقطاعية الاستراتيجيات ذات العلاقة لوائح الموظفين/ات في القطاعات المعنية لوائح الخبراء/ات في النوع الاجتماعي في اقليم كوردستان
الأخطار والفرضيات	غياب الإرادة السياسية لإنجاز عملية الدمج وتبني منظور النوع الاجتماعي في هذه الوزارات. تباطؤ الوزارات في دعم عملية دمج النوع الاجتماعي في التخطيط التنموي والموازنة.

مخ٦,٤. خطة إعلامية معتمدة تعزز مبادئ المساواة وازالة التمييز ضد المرأة ومبدأ مشاركة المرأة في الحياة العامة والخاصة.	
المؤشرات(الخط الأساسي)	حملتان على الأقل منفذتان سنويا بمناسبة اليوم العالمي للمرأة وحملة ١٦-يوما لمناصرة إزالة أشكال العنف ضد المراة، المساوة وحقوق المرأة الإنسانية في جميع مراحل حياتها # الاصلاحات المرفوعة في كل مناسبة
مصادر التأكد	
الأخطار والفرضيات	تبني الحكومة للتظاهرات الدولية دعم المنظمات الدولية وجود شبكات وتحالفات والتنسيق معها تنظم نفس الحملات عدم توفير الموارد الضرورية/الملائمة المناخ السياسي غير الملائم